J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. (11): 1027 - 1038, 2016

Determinants of Rural Women Empowerment (A Study In Some Villages of Sharkia Governorate)

Laban, K. A. A. and Sahar M. Sh. Newaser
Agric. Economic Dept., Branch of Rural Sociol., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

محددات تمكين المرأة الريفية (دراسة ميدانية ببعض قرى محافظة الشرقية)

خالد أنور علي لبن و سحر محمد شلبي نويصر
قسم الإقتصاد الزراعى- شعبة الاجتماع الريفى والإرشاد الزراعى (إجتماع ريفى)- كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

الملخص

إستهدفت الدراسة التعرف على مستويات تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى، مستوى المجتمع المحلى، المستوى الوطنى، والمستوى الكلى للمحاور التعليمية، والسياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والصحية، التعرف على طبيعة العلاقة بين مستوى تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية المدروسة، تحديد الفروق فى مستويات تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة، تحديد الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة فى تفسير التباين الكلى لمستويات تمكين المرأة الريفية (المستوى الأسرى- مستوى المجتمع المحلى- المستوى الوطني- المستوى الكلى)، التعرف على المعوقات التى تعيق تمكين المرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات وترتيبها حسب أولويتها. أجريت الدراسة إعتماداً على منهج المسح الإجتماعى على عينة عشوائية مكونة من 150 مبحوثة من ربات الأسر الريفية بقريتى كوم الأشراف مركز الزقازيق، وقرية كفر محسن مركز الإبراهيمية، بواقع 10% من عدد الأسر بكل قرية. وتم الإعتماد على نوعين من البيانات هما: البيانات الأولية من السجلات الرسمية المنشورة، والبيانات الميدانية والتى تم تجميعها بإستخدام إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية مع ربات الأسر، بدءاً من شهر أغسطس وحتى أواخر شهر سبتمبر 2016، وتم تحليل البيانات بإستخدام: التكررات والنسب المئوية، المتوسط المرجح، معامل الإرتباط البسيط لبيرسون، إختبار كا^2 لمعنوية العلاقة الإقترانية، إختبار "مان ويتنى" للفروق، ونموذج التحليل الإنحدارى المتدرج الصاعد. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن أكثرية المبحوثات فى فئة التمكين المتوسط على مستوى التمكين الكلى بنسبة (38.7%)، والمستوى الوطنى بنسبة (36%)، بينما تساوت نسبة المبحوثات فى فئة التمكين المتوسط والمرتفع على المستوى الأسرى بنسبة (34.7%)، فى حين كانت أكثرية المبحوثات فى فئة التمكين المنخفض على مستوى المجتمع المحلى بنسبة (36%). وتبين عدم وجود فروق معنوية فى مستويات تمكين المرأة الريفية سواء على المستوى الأسرى، مستوى المجتمع المحلى، المستوى الوطنى، المستوى الكلى وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة، كما أوضحت الدراسة أن هناك تسعة متغيرات مستقلة أسهمت مجتمعة إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين الكلى لتمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى حيث تفسر نحو 38.7% من التباين الكلى فى مستوى التمكين الكلى للمرأة الريفية، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبى لكل متغير من المتغيرات التسعة على الترتيب من الأكبر للأصغر كما يلى: عدد سنوات تعليم المبحوثة، المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، ثقة المرأة فى نفسها، الدخل الشهرى للاسرة، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، سن الزواج للزوج، عدد سنوات تعليم الزوج، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج، حجم الاسرة، وكانت نسبة مساهمة كل متغير من هذه المتغيرات كل على حده بالترتيب كما يلى: 12.2%، 7.2%، 5.1%، 3.9%، 3.8%، 2.2%، 1.9%، 1.9%، 0.5% وكانت تأثيرات هذه المتغيرات إيجابية فيما عدا متغيرات: سن الزواج للزوج، عدد سنوات تعليم المبحوثة، حجم الاسرة، تأييد المرأة استخدام العنف من قبل الزوج، كان تأثيرهم سلبى.

كلمات إفتتاحية: التمكين، المرأة الريفية، محافظة الشرقية.

المقدمة

تعد المرأة بدورها ومكانتها في المجتمع أهم المسائل التي طرحتها الإنسانية منذ القدم، ولا تزال تُطرح حتى وقتنا الحاضر ولكن في صيغ حديثة متجددة تتناسب مع متطلبات العصر الحديث، حتى أصبح البحث في المرأة وقضاياها محل إهتمام الباحثين والخبراء في شتى المجالات، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والمؤسسات النسوية لأنها أصبحت جزءاً فعالاً ومؤثراً في حياة المجتمع وتطوره على كافة الأصعدة مما يساهم بشكل جاد في تنمية المجتمعات (نجم، 2013، ص240)، ففى خلال العقدين الأخيرين وفي إطار الإهتمام العالمي المنبثق من تغير مفاهيم التنمية والتأكيد المستمر على البعد الإجتماعي في عملياتها تصاعد الإهتمام بتنمية المرأة من خلال مناهج منظمة ومخططة، وأصبح وضع النساء في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمدى تطور ونمو هذا المجتمع، حيث أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط إرتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهم على المشاركة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فلا يمكن تصور مجتمع تعاني نصف طاقاته الإنتاجية تفتقد القدرات التي تمكنها من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية (عبد الرحمن، 2007، ص235)، حيث تعتبر قضية النهوض بالمرأة وتمكينها أحد الأولويات على جدول أعمال العالم منذ بداية القرن الحادى والعشرين حيث تواجه الحكومات والمنظمات غير الحكومية تحديات كثيرة لجعل المرأة شريكاً فاعلاً وأساسياً فى التنمية بكل أبعادها بإعتبارها كمنتجة وكمستفيدة، فعلى الرغم من التحسن الملحوظ فى مستويات تعليمها الا أنه ما زالت مشاركتها دون الطموحات على كافة الأصعدة مما يعتبر ذلك عائق أما تنمية المجتمع (المعهد العربى للتخطيط بالكويت، 2008، ص2).

وشهدت السنوات الأخيرة إهتماماً ملحوظاً بتفعيل دور المرأة في المجتمع، والحرص على تمكينها لحقوقها وتوعيتها بواجباتها ومسئولياتها (الجروانى، 2007، ص150)، حيث يعد تمكين المرأة أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، إلا أن المرأة في البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاث: نقص الحرية، نقص التمكين، ونقص المعرفة، لذلك أصبح تمكين المرأة أحد المهام الكبرى لبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وتحرير طاقتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص24). وقد أصبح الإستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من أكثر السبل ضماناً للإسهام في مواجهة مشكلاتها، حيث شهد العقدان الماضيان تزايداً مضطرداً لوعي المجتمع بأهمية وتنمية المرأة وتمكينها (عبد الجواد، 2009، ص1756)، كما إتجهت الجمعيات الأهلية حديثاً إلى تبني مفهوم تمكين المرأة كإحدى الاستراتيجيات التي ترتكز على إعداد الفرد، وتنمية قدراته على التعليم الذاتي المستمر وملاحقة المعارف الجديدة، وإستيعابها واكتساب المهارات المتقدمة بالاعتماد على إستراتيجية التمكين التي تستهدف تنمية المرأة اقتصادياً واجتماعياً لكي تصبح أكثر اعتماداً على نفسها لمواجهة مشكلاتها (ابراهيم،2002، ص14).

لذا صدقت مصر على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة وتمكينها على جميع المستويات، حيث وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة وتمت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور، ومواد القوانين المصرية التي لا تفرق بين الفرص التي يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسئولية وقدرتهم على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية (ثابت، 2004، ص15)، كما شاركت مصر في كل المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة وعمدت إلى تناول قضية تمكينها من منظور متكامل قوامه الاهتمام بجودة التعليم، ومحو الأمية، وتوفير الرعاية الصحية، وإصدار عدد من التشريعات الرامية إلى إصلاح الوضع الاجتماعي للمرأة مثل تعديل قانون الأحوال الشخصية، وتعديل قانون الجنسية، وقانون إنشاء محاكم الأسرة، وقانون إنشاء صندوق تأمين الأسرة، وقانون تعديل أحكام النفقة، ودعم توجه المرأة لتولي المناصب القيادية وخوض المعارك الانتخابية جنبا إلى جنب مع دعم قدرتها علي تربية النشء (نصار، ٢٠٠٦، ص2). كما نجح المجلس القومي للمرأة في تضمين شئون المرأة في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في المجتمع (الجندي، 2001، ص22)

المشكلة البحثية

شهدت السنوات الأخيرة إهتماماً كبيراً من قبل الدولة المصرية بقضية تمكين المرأة في محاولة لتفعيل دور المرأة في المجتمع، وذلك من خلال التصديق علي العديد من المعاهدات الدولية، وإصدار وتعديل بعض القوانين التي تعمل على تمكينها وتوعيتها بحقوقها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، إلا أنه مازالت المرأة تعاني الكثير من الأوضاع التي تعوق حصولها على كامل حقوقها سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع، ويجب الإشارة هنا أن المشكلة ليست في مستوى تمكين المرأة مقابل الرجل فقط، بل تعدت ذلك ليصبح مستوي تمكين المرأة في الريف

مقابل المرأة في الحضر، لذا وجب الإهتمام بالمرأة الريفية ومن ثم حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم (136/62) لعام 2007 يوم 10/15 يوماً عالمياً للمرأة الريفية وذلك تسليماً بما تضطلع به النساء الريفيات (المجلس القومى للمرأة، 2013، ص6)، من دور فعال داخل المجتمع، وعلى الرغم من تزايد الإهتمام بمستوى تمكين المرأة على كلاً من المستوى العالمى والقومى، الا أن هناك قصوراً فى هذا التوجه خاصاً بالنسبة للمرأة الريفية يجب معرفته، حيث أن المرأة الريفية تعانى من عدة مشكلات حقيقية سواء على المستوى التعليمى أو الإقتصادى أو الإجتماعي أو الصحى يجب رصدها، ومن هنا وجب الإهتمام بالمرأة الريفية لتشجيعها للقيام بأدوراها التنموية داخل المجتمع من خلال تمكينها بالمستوى الذي يطمح الوصول إليه، ولذلك سوف تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن عدة تساؤلات هى: ما هو مستوى تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى، ومستوى المجتمع المحلى، والمستوى الوطنى، والمستوى الكلى للمحاور التعليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، هذا بالإضافة إلى ماهى العلاقة بين مستوى تمكين المرأة الريفية على كل المستويات وبين المتغيرات المحتمل تأثيرها فى كل مستوى؟ وما هى الفروق فى تلك المستويات وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة؟ وما هى المعوقات التى تعيق تمكين المرأة الريفية؟

أهداف الدراسة:

إتساقاً مع المشكلة البحثية إستهدفت الدراسة ما يلى:

1- التعرف على مستويات تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى، مستوى المجتمع المحلى، المستوى الوطنى، والمستوى الكلى للمحاور التعليمية، والسياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والصحية.

2- التعرف على طبيعة العلاقة بين مستوى تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى / المستوى الكلى وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية المدروسة: السن الحالى للمبحوثة، السن الحالى للزوج، سن المبحوثة عند الزواج، سن الزوج عند الزواج، درجة قرابة الزوج، عمل المبحوثة، عمل الزوج، عدد سنوات تعليم المبحوثة، عدد سنوات تعليم الزوج، الدخل الشهرى للأسرة، كفاية الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل، حجم الأسرة، حيازة الأرض الزراعية، وجود ملكية باسم المبحوثة، ثقة المرأة فى بنفسها، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية، عضوية المنظمات الريفية، وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع، تعرض المبحوثة للعنف.

3- تحديد الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة فى تفسير التباين الكلى لمستويات تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى.

4- تحديد الفروق فى مستويات تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة.

5- التعرف على المعوقات التى تعيق تمكين المرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات وترتيبها حسب أولويتها.

الإطار النظرى:

مفهوم تمكين المرأة Women's Empowerment concept:

هناك العديد من المفهومات لتمكين المرأة، حيث عرفه Vanessa (1987, p117) بأنه "إضفاء القوة على المرأة والقوة هنا تعنى أن يكون للمرأة كلمة مسموعة ولها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل وأن تكون موضع احترام كمواطنة متساوية ولها إسهاماتها على كل المستويات في المجتمع، وإدراك قيمتها ليس فقط في المنزل بل في المجتمع". في حين عرفه Dorothy (1995, p488) بأنه "إستراتيجية تزيد من قدرات النساء على التعامل مع العوائق المتعلقة بالمشكلات وتنمى دورهم القياسي، وتزيد من قدراتهم على اتخاذ القرارات المجتمعية وأيضاً القرارات المتعلقة بحياتهم الخاصة". كما عرف Muller (1998, p3) تمكين المرأة على أنه "قدرة المرأة أو مجموعة من النساء في أن يقاوموا التحكم المفروض لضبط سلوكهن أو إنكار حقوقهن والحصول على المصادر الاجتماعية والمادية والتي تشتق منها القوة". ويذكر ملحم (2009، ص6) أن تمكين المرأة هو "تحرير الإنسان من القيود وتشجيع المرأة وتحفيزها ومكافأتها على ممارسة روح المبادرة، والإبداع". كما يشير سالم (2013، ص6) إلى أن تمكين المرأة هو "العملية التي يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية وإنجاز أهدافها، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية". ويعرفه Kabeer (2015, p10) بأنه "زيادة قدرة النساء على صنع خيارات إستراتيجية في حياتهم في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهم سابقاً".

ويمكن تعريف تمكين المرأة في الدراسة الحالية على أنه حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، بهدف تعزيز قدراتها واعتمادها على نفسها لتصبح قادرة على مواجهة مشكلاتها.

أنواع تمكين المرأة: للتمكين عدة أنواع يمكن حصرها فيما يلى(Hlupekile, 1998, p19) (فحجان، 2006، ص39):

1- التمكين الاقتصادي: ويشمل: أ- مساعدة المرأة في الحصول على وظيفة أو فرصة للعمل تتناسب ومؤهلاتها وقدراتها. ب- تأهيل المرأة لسوق العمل عبر دورات تدريبية مجانية أو ميسرة. ج- مساعدة المرأة على بدء نشاط تجاري مثل منحها قروض صغيرة أو سلف، وتسويق المنتجات. د- توفير إعانة مادية أو عينية دورية مؤقتة أو مقطوعة تساعد المرأة وأسرتها على تجاوز ظروف اقتصادية معينة ريثما تجد المورد المادي المناسب.

2- التمكين الاجتماعي: ويشمل: أ- إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة على كافة المستويات من أجل التنسيق فيما بينها. ب- زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع. ج- العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها في المجتمع. د-رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة.

3- التمكين السياسي: ويشمل: أ- زيادة نسبة المرأة في مواقع اتخاذ القرار. ب- دعم المشاركة السياسية للمرأة. ج- زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات العربية والإقليمية والدولية. د- زيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني.

مبادئ تمكين المرأة: يذكر **عبد اللطيف (2005، ص351)** أن تمكين المرأة يعتمد على عدة مبادئ أساسية هي:

1- مبدأ المشاركة: يعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين حيث أنه يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها.

2- مبدأ الاعتماد على الذات: يسعى التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.

3- مبدأ العدالة المجتمعية: يسعى التمكين إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن التحيز الشخصي.

4- مبدأ البدء مع المجتمع من حيث هو: يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي ثم محاولة مساعدتها لتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

5- مبدأ المسئولية: يعد الوصول للمعلومات والحصول عليها شرطاً من شروط المسئولية، وإعطاء الفرص للمرأة لمراقبة أداء الحكومة، كما أن المسئولية أداة فعالة لتصحيح الأداء والمطالبة وتبني مطالب وحاجات المرأة.

6- مبدأ العدالة والمساواة القانونية: التي ترتبط بحقوق المواطنة والحقوق والواجبات، مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعاً بتباين انتماءاتهم الفئوية أو الجنسية أو المهنية

أبعاد تمكين المرأة: يذكر **عبد الحميد (2007، ص33)** أن أبعاد تمكين المرأة تتضمن ما يلي:

1- التمكين الشخصي: يركز على إعطاء المرأة القوة والقدرة لإحداث تأثير إيجابي في حياتها، وتعتمد القوة الشخصية على الكفاءة والثقة بالنفس، ويشمل التمكين الشخصي تمكين المرأة من التمرد على العادات السيئة الراسخة.

2- التمكين الاجتماعي: يركز على إعادة الترتيب أو التغيير الجذري للقيم والمعتقدات المرتبطة بالمرأة، ويتضمن إعطاء الأمل في إحداث تغييرات وتحولات في مستوي حرية المرأة وكرامتها إحساسها بالمسؤولية الاجتماعية.

3- التمكين الاقتصادي: هو قدرة المرأة في الحصول على الدخل الكافي لتعيش حياة كريمة، وتستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية.

4- التمكين التعليمي: يركز على تنمية قدرات المرأة التعليمية من خلال مواجهة مشكلة التسرب من التعليم، محو الأمية، إعداد المشاريع التعليمية.

5-التمكين السياسي: يركز على تكوين النظام السياسي الذي من خلاله تشارك المرأة بأسلوب قد يؤثر في تخطيط السياسة التي تؤثر في حياتها، وهذا يكون على المستوى القومي والمجتمعي.

الفروض البحثية للدراسة:

1- توجد علاقة بين تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية الأتية: السن الحالى للمبحوثة، السن الحالى للزوج، سن المبحوثة عند الزواج، سن الزوج عند الزواج، درجة قرابة الزوج، عمل المبحوثة، عمل الزوج، عدد سنوات تعليم المبحوثة، عدد سنوات تعليم الزوج، الدخل الشهرى للأسرة، كفاية الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل، حجم الأسرة، حيازة الأرض الزراعية، وجود ملكية باسم المبحوثة، ثقة المرأة فى بنفسها، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل

الزوج، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية، عضوية المنظمات الريفية، وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع، وتعرض المبحوثة للعنف.

2- توجد علاقة معنوية بين الخصائص الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية المدروسة مجتمعة وبين مستوى تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى.

3- توجد فروق معنوية فى مستويات تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة.

منهجية الدراسة وأدواتها:

أجريت الدراسة إعتماداً على منهج المسح الإجتماعى بطريقة العينة ببعض قرى محافظة الشرقية حيث تم إختيار مركزين وفقاً لعدد الأسر الريفية، فتبين أن أكبر مركز فى عدد الأسر هو مركز الزقازيق (187898 أسرة)، وأقل مركز فى عدد الأسر هو مركز الإبراهيمية (27321 أسرة)، ثم تم إختيار قرية من كل مركز بطريقة عشوائية بإستخدام طريقة الكيس المثالى فكانت قرية كوم الأشراف مركز الزقازيق (735 أسرة ريفية)، وقرية كفر محسن مركز الإبراهيمية (760 أسرة ريفية) (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، 2015)، ولتحديد المجال البشرى للدراسة الراهنة تم تحديد 10% من إجمالى عدد الأسر بكل قرية فبلغت عينة الدراسة (150 أسرة حيث 76 أسرة من قرية كفر محسن، 74 أسرة من قرية كوم الأشراف)، وتم إختيار مفردات العينة بطريقة عشوائية، وتم الإعتماد على نوعين من البيانات هما: البيانات الأولية من السجلات الرسمية المنشورة، والبيانات الميدانية والتى تم تجميعها بإستخدام إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية مع ربات الأسر، بدءاً من شهر أغسطس وحتى أواخر شهر سبتمبر 2016، وعند تحليل البيانات تم إستخدام: التكررات والنسب المئوية، المتوسط المرجح، معامل الإرتباط البسيط لبيرسون، إختبار كا^2 لمعنوية العلاقة الإقترانية، إختبار "مان ويتنى" للفروق، ونموذج التحليل الإنحدارى المتدرج الصاعد.

قياس المتغيرات البحثية:

أولاً: المتغير التابع (محاور تمكين المرأة الريفية ومستوياته):

1- محاور التمكين:

أ- **التمكين التعليمى:** تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من سبعة عبارات (للمستوى الأسرى والمستوى الوطنى)، تسعة عبارات (لمستوى المجتمع المحلى)، تعبر عن مدى تقديم الدعم الذى يدفع المرأة لإكمال مراحل تعليمها وتعليم بناتها، ورمزت الإستجابات كالأتى: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=1، لا=1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

ب- **التمكين السياسى:** تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من ثمانية عبارات (للمستوى الأسرى)، أربعة عبارات (لمستوى المجتمع المحلى)، سبعة عبارات (للمستوى الوطنى) تعبر عن مدى تقديم الدعم الذى يسمح للمرأة بالإشتراك فى مناقشة الأمور السياسية وزياده وعيها السياسى والإدلاء بصوتها فى الإنتخابات البرلمانية، ورمزت الإستجابات كالأتى: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=1، لا=1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

جـ- **التمكين الإقتصادى:** تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من ثلاث عبارات (للمستوى الأسرى)، ثمانية عبارات (لمستوى المجتمع المحلى)، أربعة عبارات (للمستوى الوطنى) تعبر عن مدى تقديم الدعم الذى يسمح للمرأة بالعمل وأن يكون لها إستقلال إقتصادى منفرد، ورمزت الإستجابات كالأتى: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=1، لا=1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

د- **التمكين الإجتماعى:** تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من ثلاثة عبارات (للمستوى الأسرى)، ثمانية عبارات (لمستوى المجتمع المحلى)، أربعة عبارات (للمستوى الوطنى) تعبر عن مدى تقديم الدعم الذى يسمح للمرأة بالإشتراك والإندماج فى الحياة الإجتماعية ومساعدة غيرها، ورمزت الإستجابات كالأتى: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=1، لا=1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

ه- **التمكين الصحى:** تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من ثلاثة عبارات (للمستوى الأسرى)، خمسة عبارات (لمستوى المجتمع المحلى)، سبعة عبارات (للمستوى الوطنى) تعبر عن مدى تقديم الدعم والوسائل الصحية للمرأة وزياده وعيها الصحى، ورمزت الإستجابات كالأتى: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=1، لا=1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

2- مستويات التمكين:

أ- **التمكين على المستوى الأسرى:** ويقصد به مدى قيام الأسرة بإعطاء الحق للمرأة لممارسة حقوقها ودعمها، وتم حساب هذا المتغير بإستخدام الدرجات التائية لمجموع الدرجات المتحصل عليها من الإستجابات على أبعاد التمكين على المستوى الأسرى والتى وردت بالجدول رقم (2): التمكين التعليمى، التمكين السياسى، التمكين الإقتصادى، التمكين الإجتماعى، التمكين الصحى، وقد تم إعطاء الإستجابات على بنود تلك الأبعاد بأوزان: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=1، لا=1، ثم تم تقسيم درجة التمكين على المستوى الأسرى إلى ثلاث فئات هى: مستوى تمكين منخفض=1، مستوى تمكين متوسط=2، مستوى تمكين مرتفع=3.

ب- **التمكين على مستوى المجتمع المحلى:** ويقصد به مدى قيام المجتمع المحلى للسماح للمرأة بممارسة حقوقها ودعمها، وتم حساب هذا المتغير بإستخدام الدرجات التائية لمجموع الدرجات المتحصل عليها من الإستجابات على أبعاد التمكين على المستوى النحتمعى والتى وردت بالجدول رقم (2): التمكين التعليمى، التمكين السياسى، التمكين الإقتصادى، التمكين الإجتماعى، التمكين الصحى، وقد تم إعطاء الإستجابات على بنود تلك الأبعاد بأوزان: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=1، لا=1، ثم تم تقسيم درجة التمكين على المستوى المجتمعى إلى ثلاث فئات هى: مستوى تمكين منخفض=1، مستوى تمكين متوسط=2، مستوى تمكين مرتفع=3، بحيث تكون الفئة الوسطى

جـ- **التمكين على المستوى الوطنى:** ويقصد به درجة مدى قيام الدولة بتدعيم المرأة فى ممارسة حقوقها وتوفير السبل اللازمة لذلك، وتم حساب هذا المتغير بإستخدام الدرجات التائية لمجموع الدرجات المتحصل عليها من الإستجابات على أبعاد التمكين على مستوى الدولة والتى وردت بالجدول رقم (2): التمكين التعليمى، التمكين السياسى، التمكين الإقتصادى، التمكين الإجتماعى، التمكين الصحى، وقد تم إعطاء الإستجابات على بنود تلك الأبعاد بأوزان: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=1، لا=1، ثم تم تقسيم درجة التمكين على مستوى الدولة إلى ثلاث فئات هى: مستوى تمكين منخفض=1، مستوى تمكين متوسط=2، مستوى تمكين مرتفع=3.

د- **التمكين على المستوى الكلى:** ويقصد به درجة ممارسة المرأة لحقوقها سواء على مستوى أسرتها أو مجتمعها المحلى أو الدولة التى تعيش داخلها، وتم حساب هذا المتغير بإستخدام الدرجات التائية لمجموع الدرجات المتحصل عليها من الإستجابات على مستويات التمكين والتى وردت بالجدول رقم (2): التمكين على المستوى الأسرى، التمكين على المستوى المجتمعى، التمكين على مستوى الدولة، وقد تم إعطاء الإستجابات على بنود تلك المستويات بأوزان: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=1، لا=1، ثم تم تقسيم الدرجة الكلية لمستوى التمكين إلى ثلاث فئات هى: مستوى تمكين منخفض=1، مستوى تمكين متوسط=2، مستوى تمكين مرتفع=3.

3- معوقات تمكين المرأة الريفية: تم قياس هذا المتغير بمجموع الدرجات التى حصلت عليها المبحوثة من خلال سؤالها عن المعوقات التى تمنع قيامها بممارسة حقوقها داخل المجتمع، ورمزت الإستجابات كالأتى: دائماً=3، أحياناً=2، لا=1.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

1- عمل المبحوثة: تم قياسها كمتغير اسمى، وتم ترميز الاستجابات كالأتى: لا تعمل=1، تعمل=2

2- السن الحالى للمبحوثة/ الزوج: تم قياسه كمتغير كمى بإستخدام الأرقام المطلقة.

3- السن عند الزواج للمبحوثة/ الزوج: تم قياسه كمتغير كمى بإستخدام الأرقام المطلقة.

4- عدد سنوات تعليم المبحوثة/ الزوج: تم قياس هذا المتغير كمتغير كمى من خلال حساب عدد السنوات التى أقضتها المبحوثات/ الأزواج فى التعليم.

5- عدد الأبناء: تم قياسه كمتغير كمى بإستخدام الأرقام المطلقة.

6- الدخل الشهرى للأسرة/ مصادره: تم قياسه كمتغير كمى بإستخدام الأرقام المطلقة.

7- كفاية الدخل الشهرى للأسرة: تم قياسه كمتغير رتبى، وتم ترميز الإستجابات كالأتى: كافى=3، كافى لحد ما=2، غير كافى=1.

8- حرية التصرف فى الدخل: تم قياسه كمتغير إسمى، وتم ترميز الإستجابات كالأتى: نعم=2، لا=1.

9- حيازة الأرض الزراعية: وتم قياسه كمتغير كمى بإستخدام الأرقام الخام لعدد الأفدنة التى تمتلكها المبحوثة، وتم تقسيم حيازة الأرض الزراعية إلى أربعة فئات هى: لا توجد حيازة (صفر)، حيازة (أقل من 2 فدان)، حيازة (2-4 فدان)، حيازة (أكبر من 4 فدان).

10- وجود ملكية باسم المبحوثة: تم قياسه كمتغير إسمى، وتم ترميز الإستجابات كالأتى: نعم=2، لا=1.

11- عضوية المنظمات الريفية: تم قياسه كمتغير إسمى، وتم ترميز الإستجابات كالأتى: عضو=2، ليس عضو=1.

12- ثقة المرأة بنفسها: تم قياس هذا المتغير بإستيفاء رأى المبحوثات فى مقياس مكون من عشرة عبارات تعبر عن مدى ثقتها بنفسها، وقدرتها على التعبير عن أرائها، وإعتمادها على إتخاذ قراراتها بنفسها، وقدتها على مناقشة أمور مجتمعها، ورمزت الإستجابات كالأتى: دائماً=4،

أحياناً=3، نادراً=2، لا=1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

13- تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج: تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من إثنى عشرة عبارة تعبر عن مدى موافقة المبحوثات لإستخدام أزواجهم العنف تجاههن، كحقه من منعها عن العمل، وضربها، وتوبيخها أمام الأخرين، ومنع بناته من التعليم، وتم حساب معامل الثبات لهذا المتغير بإستخدام معامل ألفا كرونباخ فبلغت (0.89) وهى درجة ثبات مرتفعة للمقياس، ورمزت الإستجابات كالأتى: أويد=3، لحد ما=2، لا أويد=1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

14- وجود عنف موجه للمرأة من المجتمع: تم قياسه كمتغير إسمى، وتم ترميز الإستجابات كالأتى: نعم=2، لا=1.

15- درجة التعرض لأشكال العنف: تم قياسه كمتغير إسمى، وتم ترميز الإستجابات كالأتى: نعم=2، لا=1.

16- المشاركة الاجتماعية غير الرسمية: تم قياس هذا المتغير بإستيفاء رأى المبحوثات فى مقياس مكون من عشرة عبارات تعبر عن درجة مساعدتها لجيرانها وقت الحاجة، وتقديم التبرعات النقدية والعينية، مساهمتها فى تجميل القرية، إشتراكها فى حملات محو الأمية بالقرية، ورمزت الإستجابات كالأتى: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=2، لا=1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

17- المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية: تم قياس هذا المتغير بإستيفاء رأى المبحوثات فى مقياس مكون من ثمانية عبارات تعبر عن مدى مشاركتها فى إتخاذ القرارات داخل أسرتها سواء فى تحديد عدد الأبناء، وتعليمهم وزواجهم أو شراء أصول جديدة للأسرة، ورمزت الإستجابات كالأتى: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً=2، لا=1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

خصائص العينة Characteristics of Sample:

يشير الجدول رقم (1) إلى مجموعة الخصائص الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية للمبحوثات عينة الدراسة الميدانية، حيث تبين أن غالبية المبحوثات فى العمرية من (19-33 سنة)، وتزوجن فى الفئة العمرية (20-26 سنة)، وبذلك قضين فى المراحل التعليمية أكثر من 13 سنة، كما أن أسرهن من ذوى الدخول المنخفضة، ولسن أعضاء فى أى منظمات، وتقتهن بأنفسهن مرتفعة ودرجة مشاركتهن فى إتخاذ القرارات الأسرية متوسطة.

جدول. 1. الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمبحوثات عينة الدراسة الميدانية.

المتغير	الفئات(ن=150)	العدد	%	المتغير	الفئات(ن=150)	العدد	%
1-السن الحالى	فئة (19- 33 سنه)	66	44	2- السن الحالى للزوج.	متوفى	10	6.7
للمبحوثة.	فئة (34- 48 سنه)	51	34		فئة (26- 38 سنه)	63	42
	فئة (49-62 سنة)	33	22		فئة (39- 53 سنه)	45	30
3-سن المبحوثة عند	فئة (14- 19 سنة)	46	30.7		فئة (53-65 سنة)	32	21.3
الزواج.	فئة (20- 26 سنة)	95	63.3	4-سن الزوج عند	فئة (18-25 سنة)	57	38
	فئة (27-32 سنة)	9	6	الزواج.	فئة(26-33 سنة)	81	54
5-عدد سنوات تعليم	أقل من 9 سنوات	29	17.3		فئة(34-41 سنة)	12	8
المبحوثة.	من (9-13 سنة)	61	40.7	6-عدد سنوات تعليم	أقل من 9 سنوات	27	18
	أكثر من 13 سنة	63	42	الزوج.	من (9-13 سنة)	45	30
7-عمل المبحوثة.	لا تعمل	67	44.7		أكثر من 13 سنة	78	52
	تعمل	83	55.3	8-عمل الزوج.	متوفى	10	6.7
9-الدخل الشهرى	(500-3666.6جنيه)	104	69.3		زراعة وأعمال حرة	50	33.3
للأسرة.	(3666.7-6833.3جنيه)	38	25.3		قطاع خاص	23	15.3
	(6833.4-10000جنيه)	8	5.3		قطاع حكومى	67	44.7
10-كفاية الدخل	غير كافى	35	23.3	11- درجة قرابة الزوج.	لا توجد	99	66
الشهرى للأسرة.	كافى لحد ما	58	38.7		توجد	51	34
	كافى	57	38	13-حجم الأسرة.	من (2-4 فرد)	58	38.7
12-عدد مصادر	مصدر واحد	122	81.3		من (5-8 فرد)	89	59.3
الدخل.	أكثر من مصدر	28	18.7		(9-11فرد)	3	2
14-حرية التصرف	لا	38	25.3	15- حيازة الأرض	لا توجد حيازة	90	60
فى الدخل.	نعم	112	74.7	الزراعية.	حيازة (أقل من 2 فدان)	35	23.3
16-وجود ملكية باسم	لا	127	84.7		حيازة (2-4 فدان)	21	14
المبحوثة.	نعم	23	15.3		حيازة (أكثر من 4 فدان)	4	2.7
17-عضوية	ليس عضو	132	88	18-وجود عنف منفذ	لا	40	26.7
المنظمات.	عضو	18	12	تجاه المرأة من المجتمع.	نعم	110	73.3
19-ثقة المرأة بنفسها.	منخفضة (10-20درجة)	7	4.7	20-المشاركة فى اتخاذ	منخفضة (7-13درجة)	23	15.3
	متوسطة(21-30درجة)	63	42	القرارات الأسرية.	متوسطة(14-21درجة)	66	44
	كبيرة(31-40درجة)	80	53.3		مرتفعة(22-28درجة)	61	40.7
21- تأييد المرأة	منخفض(12-19درجة)	114	76	22-المشاركة الاجتماعية	منخفضة(10-19درجة)	16	10.7
إستخدام العنف من	متوسط(20-28درجة)	28	18.7	غير الرسمية.	متوسطة(20-30درجة)	100	66.7
قبل الزوج.	مرتفع(29-36درجة)	8	5.3		مرتفعة(31-40درجة)	34	22.7

النتائج والمناقشات

أولاً: مستويات تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى للمحاور التعليمية، والسياسية، والإقتصادية، والإجتماعية والصحية:

لتحقيق الهدف الأول من الدراسة تم إستخدام التكرارات والنسب المئوية للتعرف على مستويات تمكين المرأة الريفية ومحاورها المختلفة، ويمكن توضيح النتائج المتحصل عليها بالجدول رقم (2)، حيث يشير إلى ما يلى:

أولاً: التمكين على المستوى الأسرى: أن نسبة المبحوثات فى فئة التمكين المتوسط والمرتفع تساوت بنسبة 34.7% وذلك على المستوى الأسرى وهذه النتيجة تختلف مع (تيم والنادى، 2010/2009) حيث أكدت أن دور المرأة على المستوى الأسرى متوسط بنسبة 59.2%. ويمكن ترتيب أبعاد التمكين على المستوى الأسرى على حسب الأهمية كما يلى: التمكين السياسى، التمكين التعليمى، التمكين الصحى، التمكين الاجتماعى، التمكين الاقتصادى تختلف مع (نجم، 2013).

أ- التمكين التعليمى على المستوى الأسرى: أن أن أعلى نسبة من المبحوثات (46.75%) فى فئة التمكين التعليمى المتوسط على المستوى الأسرى، كما يتم التأكيد على ذلك من بيانات الجدول رقم (1) حيث أن أكثر من ثلث المبحوثات 40.7% قضوا فى المراحل التعليمية من 9-13 سنوات أى أنهم لم يستكملوا تعليمهم الجامعى.

ب- التمكين السياسى على المستوى الأسرى: أن أعلى نسبة من المبحوثات (36%) فى فئة التمكين السياسى المتوسط على المستوى الأسرى.

جـ- التمكين الإقتصادى على المستوى الأسرى: أن أعلى نسبة من المبحوثات فى فئة التمكين الإقتصادى المنخفض بنسبة 46.7% تتفق مع (السيد، 2011) والتى أشارت الى أن غالبية المبحوثات فى فئة الأمان الإقتصادى المنخفض (88%)، ويتم التأكيد على ذلك من خلال بيانات جدول رقم (1) حيث أن 84.7% من المبحوثات لا يمتلكن أى أصول بأسمائهن.

د- التمكين الإجتماعى على المستوى الأسرى: أن أعلى نسبة من المبحوثات (42%) فى فئة التمكين الإجتماعى المتوسط تتفق مع "النظرية البنائية الوظيفية" (صيام، 2009) والتى أشارت إلى أن الأسرة هى أهم الأنساق التى تعمل على صياغة نمط الحياة الإجتماعية فى أى مجتمع، وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (4) تبين أن أكثر من نصف المبحوثات 52.7% لن يتعرضن للأى نوع من أنواع العنف الأسرى فى حين أن 47.3% منهن تعرضن على الأقل لنوع واحد من أنواع العنف الأسرى، وهذا يدل على أن هناك إتجاه داخل الأسر الريفية لعدم إستخدام العنف ضد النساء وبالتالى مراعاة حقوقهم مما ينعكس ذلك على درجة تمكينهم الأسرى.

ه- التمكين الصحى على المستوى الأسرى: أن أعلى نسبة من المبحوثات (69.3%) فى فئة التمكين الصحى المرتفع.

جدول . 2. مستويات تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى، مستوى المجتمع المحلى، المستوى الوطنى، المستوى الكلى للمحاور التعليمية، والسياسية، والإقتصادية، والإجتماعية والصحية.

المتغير	الفئات	العدد	%	المتوسط الحسابى	المتغير	الفئات	العدد	%	المتوسط الحسابى
1-التمكين على	منخفض(150.63-233.34درجة)	46	30.6		جـ-التمكين	منخض(3-5درجة)	70	46.7	
المستوى الأسرى*	متوسط(233.35-266.65درجة)	52	34.7	250	الاقتصادى	متوسط(6-9درجة)	31	20.6	8.13
	مرتفع(266.66-316.18درجة)	52	34.7			مرتفع(10-12درجة)	49	32.7	
أ-التمكين التعليمى	منخفض (7-13درجة)	36	24		د-التمكين	منخض(3-5درجة)	40	26.7	
	متوسط(14-21درجة)	70	46.7	19.08	الاجتماعى	متوسط(6-9درجة)	63	42	8.71
	مرتفع(22-28درجة)	44	29.3			مرتفع(10-12درجة)	47	31.3	
ب-التمكين	منخفض (8-15درجة)	47	31.3		ه-التمكين	منخض(3-5درجة)	15	10	
السياسى	متوسط(16-24درجة)	54	36	21.24	الصحى	متوسط(6-9درجة)	31	20.7	10.63
	مرتفع(25-32درجة)	49	32.7			مرتفع(10-12درجة)	104	69.3	
2-التمكين على	منخفض(168.05-230.74درجة)	54	36		جـ-التمكين	منخفض (8-15درجة)	73	48.7	
مستوى المجتمع	متوسط(230.75-269.25درجة)	53	35.3	250	الاقتصادى	متوسط(16-24درجة)	53	35.3	19.98
المحلى*	مرتفع(269.26-354.66درجة)	43	28.7			مرتفع(25-32درجة)	24	16	
أ-التمكين التعليمى	منخفض (9-17درجة)	56	37.3		د-التمكين	منخفض (8-15درجة)	56	37.3	
	متوسط(18-27درجة)	59	39.3	22.61	الاجتماعى	متوسط(16-24درجة)	72	48	18.2
	مرتفع(28-36درجة)	35	23.3			مرتفع(25-32درجة)	22	14.7	
ب-التمكين	منخفض(4-7درجة)	99	66		ه-التمكين	منخفض(5-9درجة)	56	37.3	
السياسى	متوسط(8-12درجة)	32	21.3	8.85	الصحى	متوسط(10-15درجة)	60	40	13.18
	مرتفع(13-16درجة)	19	12.7			مرتفع(16-20درجة)	34	22.7	
3-التمكين على	منخفض(168.91-228.6درجة)	52	34.7		جـ-التمكين	منخفض (9-17درجة)	80	53.3	
المستوى الوطنى*	متوسط(228.7-271.3درجة)	54	36	250	الاقتصادى	متوسط(18-27درجة)	51	34	21.51
	مرتفع(271.4-351.01درجة)	44	29.3			مرتفع(28-36درجة)	19	12.7	
أ-التمكين التعليمى	منخفض(7-13درجة)	48	32		د-التمكين	منخفض(4-7درجة)	80	53.3	
	متوسط(14-21درجة)	78	52	16	الاجتماعى	متوسط(8-12درجة)	52	34.7	8.55
	مرتفع(22-28درجة)	24	16			مرتفع(13-16درجة)	18	12	
ب-التمكين	منخفض(7-13درجة)	99	66		ه-التمكين	منخفض(6-11درجة)	69	46	
السياسى	متوسط(14-21درجة)	23	15.3	16.27	الصحى	متوسط(12-18درجة)	55	36.7	13.74
	مرتفع(22-28درجة)	28	18.7			مرتفع(19-24درجة)	26	17.3	
4-التمكين على	منخفض(538.72-699.6درجة)	49	32.6						
المستوى الكلى*	متوسط(699.7-800.3درجة)	58	38.7			* درجة تائية		ن=150	
	مرتفع(800.4-1015.80درجة)	43	28.7						

ثانياً: التمكين على مستوى المجتمع المحلى: إتضح أن غالبية المبحوثات (36%) فى فئة التمكين المنخفض على مستوى المجتمع المحلى تختلف مع (السيوف، 2007) والتى أشارت الى أن مستوى فاعلية برامج التمكين التى تقدمها المؤسسات المجتمعية مرتفع، وتختلف مع "رأى دور كايم" فى هذا الشأن (صيام، 2009) الذى أشار إلى أن الحاجات متعلقة بالمجتمع وأن المجتمع والنظم ما هى إلا وسائل لها أداء وظيفى يشبع حاجات الفرد. ويمكن ترتيب أبعاد التمكين على المستوى المجتمعى على حسب الأهمية كما يلى: التمكين التعليمى، التمكين الإقتصادى، التمكين الإجتماعى، التمكين الصحى، التمكين السياسى تختلف مع (نجم، 2013).

أ- التمكين التعليمى على مستوى المجتمع المحلى: أن أعلى نسبة من المبحوثات (36%) فى فئة التمكين التعليمى المنخفض.

ب- التمكين السياسى على مستوى المجتمع المحلى: أن غالبية المبحوثات (66%) فى فئة التمكين السياسى المنخفض على مستوى المجتمع تتفق مع **(بن رحمو، 2007/2006)** والتى أشارت الى أن المجتمع يمثل عاملاً معيقاً لدخول المرأة الميدان السياسى، وتختلف مع (السيوف، 2007).

جـ- التمكين الإقتصادى على مستوى المجتمع المحلى: أن أعلى نسبة من المبحوثات (48.7%) فى فئة التمكين الإقتصادى المنخفض على المستوى المجتمعى تختلف مع **(الدراغمة، 2014)** والتى أشارت الى أن المؤسسات المجتمعية تؤدى الى التمكين الإقتصادى بصورة مرتفعة من خلال التدريب، (السيوف، 2007) والتى أوضحت إرتفاع برامج التمكين الاقتصادى على مستوى منظمات المجتمع المدنى، كما تختلف مع "النظرية الماركسية" (صيام، 2009) والتى أشارت الى أن العلاقات المادية هى العامل الحاسم فى تحديد البنية الإقتصادية لأى مجتمع.

د- التمكين الإجتماعى على مستوى المجتمع المحلى: أن أعلى نسبة من المبحوثات (48%) فى فئة التمكين الإجتماعى المتوسط على المستوى المجتمعى تختلف مع (السيوف، 2007)، ويتم التأكيد على ذلك من خلال بيانات جدول (1) حيث أن أكثر من ثلثى المبحوثات 66.7% مشاركتهم الإجتماعية غير الرسمية فى أمور مجتمعهم متوسطة.

ه- التمكين الصحى على مستوى المجتمع المحلى: أن أعلى نسبة من المبحوثات (40%) فى فئة التمكين الصحى المتوسط.

ثالثاً: التمكين على المستوى الوطنى: أن أعلى نسبة من المبحوثات (36%) فى فئة التمكين المتوسط على المستوى الوطنى تختلف مع (schuler and Hashemi, 1994) والتى أشارت أن الدولة لها دور إيجابى فى مستوى تمكين المرأة. ويمكن ترتيب أبعاد التمكين على مستوى الدولة على حسب الأهمية كما يلى: التمكين الاقتصادى، التمكين السياسى، التمكين التعليمى، التمكين الصحى، التمكين الاجتماعى تختلف مع (نجم، 2013).

أ- التمكين التعليمى على المستوى الوطنى: أن أكثر من نصف المبحوثات (52%) فى فئة التمكين التعليمى المتوسط، وبالرجوع إلى البيانات المنشورة بالجدول رقم (3) تبين أن نسبة الإناث المقيدات فى التعليم العام قبل الجامعى على مستوى محافظة الشرقية بلغت نحو 49.6% أى أن هناك تقارب بين نسب الإناث والذكور على مستوى المحافظة، ولكن نسبة الإناث الريفيات المقيدات فى التعليم ما قبل الجامعى بلغت نحو 32.9%، أى أن نسبة الإناث الريفيات بلغت الثلث، وهذا يعنى أن هناك تقصير بالنسبة للريف، كما وجد أن نسبة التسرب الإبتدائى على مستوى المحافظة بلغت نحو 1%، فى حين بلغت نسبة التسرب من التعليم الإعدادى نحو 2.93%، ومن ذلك يتضح أن للدولة دور لا بأس به فى المجال التعليمى، ولكن يجب زيادة هذا الدور ليصل إلى المستوى المأمول.

ب- التمكين السياسى على المستوى الوطنى: أن أكثر من ثلثى المبحوثات (66%) فى فئة التمكين السياسى المنخفض تتفق مع (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية فى العراق، بدون سنة) والتى أشارت الى أن الدولة لها دور فى التمكين السياسى بنسبة 31.2% فقط، وبالرجوع إلى البيانات المنشورة بالجدول رقم (3) تبين أن 15% فقط من النساء يشغلن مقاعد فى البرلمان، أى أن 85% من المقاعد يشغلها الرجال، وهذا يدل على أنه ليس هناك مساواة بين الرجل والمرأة فى الجانب السياسى.

جـ- التمكين الإقتصادى على المستوى الوطنى: أن أكثر من نصف المبحوثات (53.3%) فى فئة التمكين الإقتصادى المنخفض تتفق مع (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية فى العراق، بدون سنة) والتى أشارت الى أن الدولة لها دور فى التمكين الإقتصادى 31.3% فقط، وبالرجوع إلى البيانات المنشورة بالجدول رقم (3) تبين أن نسبة الإناث العاملات بمحافظة الشرقية نحو 10.8% فقط من إجمالى عدد الإناث فى قوة العمل على مستوى المحافظة، أى أن هناك نحو 89.2% من قوة العمل النسائية لا تعمل أو تعمل ولكن بعيداً عن الخدمات التى تقدمها الدولة، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث نحو 29 بينما بين الرجال بلغ 9.4 داخل محافظة الشرقية، ويتضح من ذلك أن معدل البطالة بين الإناث بلغ ثلاثة أضعاف معدل البطالة بين الرجال، ويتبين من ذلك ضعف الدور الإقتصادى الذى تقوم به الدولة نحو التمكين الإقتصادى للمرأة.

د- التمكين الإجتماعى على المستوى الوطنى: أن أكثر من نصف المبحوثات (53.3%) فى فئة التمكين الإجتماعى المنخفض تختلف مع (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية فى العراق، بدون سنة) والتى أشارت الى أن الدولة لها دور فى التمكين الإجتماعى بنسبة 50%.

ه- التمكين الصحى على المستوى الوطنى: أن أعلى نسبة من المبحوثات (46%) فى فئة التمكين الصحى المنخفض، وبالرجوع إلى البيانات المنشورة بالجدول رقم (3) والذى يوضح عدد المؤسسات الصحية التى تستهدف الخدمات النسائية أن عدد مراكز تنظيم الأسرة بالمحافظة بلغت 455 مركز، فى حين بلغ عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة 9 مركز، وهذا يدل على إنخفاض الدور الصحى المتعلق بالخدمات النسائية التى تقوم به الدولة داخل المحافظة.

رابعاً: التمكين على المستوى الكلى: أن غالبية المبحوثات (38.7%) فى فئة التمكين المتوسط على مستوى التمكين الكلى تختلف مع (سالم، 2013) والتى توصلت إلى أن 60.6% من المبحوثات فى فئة التمكين الكلى المنخفض، وعند ترتيب مستويات التمكين الثلاث تبين عدم وجود أهمية بين الثلاث مستويات (الأسرى-المجتمع المحلى-الوطنى)، حيث أن المتوسط الحسابى متساوى للثلاث مستويات.

جدول .3. بعض مؤشرات تمكين المرأة فى محافظة الشرقية.

المركز	البعد الإقتصادى			البعد السياسى			البعد التعليمى	البعد الصحى	
	نسبة الإناث من قوة العمل	نسبة الإناث العاملات من قوة العمل	معدل البطالة ذكور	معدل البطالة إناث	نسبة الإناث المقيدات بالجداول الإنتخابية	نسبة المقاعد التى تشغلها الإناث فى مجلس الشعب	نسبة الإناث المقيدة فى التعليم العام قبل الجامعى	نسبة الإناث الريفيات المقيدة فى التعليم العام قبل الجامعى	نسبةالتسرب من التعليم الأساسى	عدد وحدات تنظيم الأسرة	مركز رعاية الأمومة والطفولة
1- الزقازيق.	%18.5	%18.9			%48	%25	%49.6	%29.04		57	2
2- الإبراهيمية.	%15.2	%8			%48	صفر	%23.5	%34.7		14	صفر
اجمالى المحافظة	%17.7	%10.8	9.4	29	%48	%15	%49.6	%32.9	%3.93	455	9
إجمالى الجمهورية	%23.7	17.9	9.6	24	%49.4	14.6	48.6	39.8	%6.95	6522	

المصدر: تم حسابها إعتماداً على المصادر التالية: مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (2015): "بيان المشاركة السياسية للمرأة فى محافظة الشرقية"، مديرية الأمن، إدارة المجالس بمحافظة الشرقية؛ مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (2015): "بيان بقوة العمل بمحافظة الشرقية"، مديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الشرقية؛ مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (2015): "بيان بالمنشآت الصحية بدون أسرة"، مديرية الشئون الصحية بمحافظة الشرقية؛ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2016): "مصر فى أرقام"، فصل العمل، جمهورية مصر العربية؛ وزارة التربية والتعليم (2016): "الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي"، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم إتخاذ القرار، جمهورية مصر العربية.

جدول. 4. العنف الأسرى التى تعرضن له المبحوثات، وفتراته، والقائم به.

نوع العنف	العدد	%	فترات العنف	العدد(ن=71)	%	القائم بالعنف	العدد(ن=71)	%
1-لفظى.	15	21.1	1-يومى.	9	12.7	1-الأب.	3	4.2
2-جسدى.	1	1.4	2-إسبوعى.	7	9.9	2-الأم.	2	2.8
3-جنسى.	صفر	صفر	3-شهرى.	1	1.4	3-الأخوات الذكور.	3	4.2
4-معنوى.	9	12.7	4-على فترات.	54	76	4-الزوج.	23	32.4
5- لفظى وجسدى.	13	18.3				5-الأبناء.	8	11.3
6-لفظى وجسدى ومعنوى.	8	11.3				6-الأب والأخوات الذكور.	4	5.6
7-لفظى ومعنوى.	13	18.3				7-الأب والزوج.	7	9.9
8- جميع ما سبق.	12	16.9				8-جميع أفراد العائلة.	15	21.1
درجة التعرض	الفئات	العدد	%			9-الجيران.	2	2.8
للعنف الأسرى	نعم	71	47.3			10-الأقارب واهل الزوج.	4	5.6
	لا	79	52.7					

ثانياً: العلاقة الإرتباطية بين تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المدروسة:

1- العلاقة الإرتباطية بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المدروسة:

لتحقيق الجزء الأول من الهدف الثانى للدراسة تم وضع الجزء الأول من الفرض البحثى الأول، ولإختبار صحته تم صياغة الفرض الصفرى التالى "لا توجد علاقة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية: السن الحالى للمبحوثة، السن الحالى للزوج، سن المبحوثة عند الزواج، سن الزوج عند الزواج، درجة قرابة الزوج، عمل المبحوثة، عمل الزوج، عدد سنوات تعليم المبحوثة، عدد سنوات تعليم الزوج، الدخل الشهرى للأسرة، كفاية الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل، حجم الأسرة، حيازة الأرض الزراعية، وجود ملكية باسم المبحوثة، ثقة المرأة فى بنفسها، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية، عضوية المنظمات الريفية، وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع، تعرض المبحوثة للعنف"، ولإختبار صحة هذا الفرض تم حساب معامل الإرتباط البسيط لبيرسون (r) للمتغيرات ذات الطبيعة الكمية، وحساب قيمة كا^2 لمعرفة العلاقة الإقترانية للمتغيرات ذات الطبيعة الإسمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

أ- العلاقة الإرتباطية بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة الكمية:

إتضح من الجدول رقم (5) وجود علاقة معنوية موجبة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى وبين متغيرات: سن المبحوثة عند الزواج، عدد سنوات تعليم المبحوثة تتفق مع (Sraboni *et al,* 2014) والتى أشارت إلى أن تمكين المرأة على مستوى الأسرة يرتبط بشكل إيجابى مع التعليم بإعتباره أحد محددات الحالة التغذوية، وتختلف مع (تيم والنادى، 2010/2009) والتى توصلت الى عدم وجود علاقة بين مساهمة المرأة فى التنمية على المستوى الأسرى تعزى للمستوى التعليمى، عدد سنوات تعليم الزوج تختلف مع (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية فى العراق، بدون سنة) والتى أشارت الى أن تعليم الزوج ليس له تأثير على مجال تمكين المرأة على المستوى الأسرى، الدخل الشهرى للأسرة تتفق مع (Sraboni *et al,* 2014) والتى أشارت إلى أن تمكين المرأة على مستوى الأسرة يرتبط بشكل إيجابى مع ثروة الأسرة بإعتباره أحد محددات الحالة التغذوية، ثقة المرأة فى بنفسها، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية تتفق مع (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية فى العراق، بدون سنة)، (Cherayi and Jose, 2016) والتى أشارت الى أن التمكين الأسرى أحد المجالات الهامة لتحسين الإندماج الإجتماعى للمرأة داخل مجتمعها. عند مستوى 0.01، سن الزوج عند الزواج، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية عند مستوى 0.05، كما إتضح وجود علاقة معنوية سالبة مع متغيرات: تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج عند مستوى 0.01، حجم الأسرة عند مستوى 0.05 أى أنه كلما زاد سن المبحوثة عند الزواج وعدد سنوات تعليمها وعدد سنوات تعليم زوجها والدخل الشهرى للأسرة وثقتها بنفسها ودرجة مشاركتها الإجتماعية ودرجة مشاركتها فى إتخاذ القرارات الأسرية وقل تأييدها لإستخدام العنف من قبل الزوج وحجم الأسرة كلما أدى ذلك الى زيادة درجة تمكينها على المستوى الأسرى. كما تبين من نتائج الجدول (3) عدم وجود علاقة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى وبين متغيرات: السن الحالى للمبحوثة، السن الحالى للزوج، حيازة الأرض الزراعية أى أن هذه المتغيرات ليس لها تأثير على درجة تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى.

ب- العلاقة الإقترانية بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة الإسمية:

إتضح من الجدول رقم (6) وجود علاقة معنوية موجبة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى وبين متغيرات: عمل المبحوثة، حرية التصرف فى الدخل، عضوية المنظمات الريفية تتفق مع (Goldman and Little, 2015) والتى أشارت الى أن زيادة العامل الشخصى يرتبط بالمشاركة فى المنظمات غير الحكومية، تعرض المبحوثة للعنف عند مستوى 0.01، وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع، وجود ملكية باسم المبحوثة، عمل الزوج عند مستوى 0.05، كما تبين عدم وجود علاقة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى وبين متغيرات: درجة قرابة الزوج، كفاية الدخل الشهرى للأسرة.

وبناءاً على النتائج السابقة يمكن قبول الجزء الأول من الفرض البحثى الأول، ورفض الفرض الصفرى بالنسبة للمتغيرات التى ثبتت معنوية علاقتها بتمكين المرأة الريفية على المستوى الاسرى، كما يمكن رفض الجزء الأول من الفرض البحثى الأول وقبول الفرض الصفرى فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى التى لم تثبت معنوية علاقتها.

جدول. 5. العلاقة الإرتباطية بين تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى، مستوى المجتمع المحلى، المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الكمية.

المتغير	قيمة معامل ارتباط بيرسون			
	التمكين على المستوى الأسرى	التمكين على مستوى المجتمع المحلى	التمكين على المستوى الوطنى	التمكين على المستوى الكلى
1- السن الحالى للمبحوثة.	0.101-	0.023-	0.025	0.032-
2-السن الحالى للزوج.	0.077	0.072	0.118	0.103
3-سن المبحوثة عند الزواج.	**0.263	0.091	0.046	0.142
4-سن الزوج عند الزواج.	*0.192	0.063	*0.195	*0.170
5-عدد سنوات تعليم المبحوثة.	**0.486	**0.323	**0.245	**0.388
6-عدد سنوات تعليم الزوج.	**0.535	**0.337	**0.272	**0.421
7- الدخل الشهرى للأسرة.	**0.343	**0.346	**0.329	**0.385
8- حجم الأسرة.	*0.180-	*0.176-	0.137-	*0.185-
9-حيازة الأرض الزراعية.	0.011-	0.106	0.090	0.075
10- المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية.	*0.196	*0.183	*0.204	**0.221
11-ثقة المرأة بنفسها.	**0.443	**0.325	**0.311	**0.403
12- تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج.	**0.401-	*0.166-	*0.204-	**0.283-
13-المشاركة الإجتماعية غير الرسمية.	**0.283	**0.360	**0.341	**0.376
*= 0.05	**= 0.01		ن= 150	

جدول.6. العلاقة الإقترانية بين تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى، مستوى المجتمع المحلى، المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الأسمية:

المتغير	قيمة كا^2			
	التمكين على المستوى الأسرى	التمكين على مستوى المجتمع المحلى	التمكين على المستوى الوطنى	التمكين على المستوى الكلى
1-عمل المبحوثة	**15.016	**12.280	**12.760	**13.771
2- عمل الزوج	*16.855	*12.898	11.703	**26.530
3-كفاية الدخل الشهرى للأسرة	6.403	**18.833	*12.021	*12.727
4-درجة قرابة الزوج	0.061	1.186	1.845	2.093
2-حرية التصرف فى الدخل	**20.384	2.855	*6.555	*8.597
3-وجود ملكية باسم المبحوثة	*7.761	0.550	3.174	0.716
4-عضوية المنظمات الريفية	**9.791	**15.821	*6.787	2.912
5-وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع	*7.083	1.621	0.374	3.674
6-تعرض المبحوثة للعنف	**16.278	5.897	*6.486	**10.754
*= 0.05	**= 0.01		ن= 150	

2- العلاقة الإرتباطية بين تمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية المدروسة:

لتحقيق الجزء الثانى من الهدف الثانى للدراسة تم وضع الجزء الثانى من الفرض البحثى الأول، ولإختبار صحته تم صياغة الفرض الصفرى التالى "لا توجد علاقة بين تمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية: السن الحالى للمبحوثة، السن الحالى للزوج، سن المبحوثة عند الزواج، سن الزوج عند الزواج، درجة قرابة الزوج، عمل المبحوثة، عمل الزوج، عدد سنوات تعليم المبحوثة، عدد سنوات تعليم الزوج، الدخل الشهرى للأسرة، كفاية الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل، حجم الأسرة، حيازة الأرض الزراعية، وجود ملكية باسم المبحوثة، ثقة المرأة فى بنفسها، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية، عضوية المنظمات الريفية، وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع، تعرض المبحوثة للعنف"، ولإختبار صحة هذا الفرض تم حساب معامل الإرتباط البسيط لبيرسون (r) للمتغيرات ذات الطبيعة الكمية، وحساب قيمة كا^2 لمعرفة العلاقة الإقترانية للمتغيرات ذات الطبيعة الإسمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

أ- العلاقة الإرتباطية بين تمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة الكمية:

إتضح من الجدول رقم (5) وجود علاقة معنوية موجبة بين تمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى وبين متغيرات: عدد سنوات تعليم المبحوثة تتفق مع (السيوف، 2007)، عدد سنوات تعليم الزوج، الدخل الشهرى للأسرة، ثقة المرأة فى بنفسها، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية عند مستوى 0.01، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية عند مستوى 0.05، كما تبين وجود علاقة معنوية سالبة مع متغيرات: حجم الأسرة، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج عند مستوى 0.05، أى أنه كلما زاد عدد سنوات تعليم المبحوثة وعدد سنوات زوجها، والدخل الشهرى للأسرة، وثقتها بنفسها ودرجة مشاركتها الإجتماعية غير الرسمية ودرجة مشاركتها فى إتخاذ القرارات الأسرية وقل حجم الأسرة وتأييدها نحو تأييد إستخدام العنف من قبل الزوج كلما أدى ذلك الى زيادة درجة تمكينها على مستوى المجتمع المحلى الذى تعيش فيه. كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين تمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى بين متغيرات: السن الحالى للمبحوثة تختلف مع (السيوف، 2007) والتى أوجدت علاقة بين فاعلية التمكين على مستوى منظمات المجتمع المدنى وبين العمر، (Trommlerová *et al*, 2015) والتى أشارت الى أن العمر هو أحد المحددات الهامة لتمكين المرأة على المستوى المجتمعى، السن الحالى للزوج، سن المبحوثة عند الزواج، سن الزوج عند الزواج، حيازة الأرض الزراعية أى أن هذه المتغيرات ليس لها تأثير على درجة تمكين المرأة الريفية على المستوى المجتمعى.

ب- العلاقة الإقترانية بين تمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة الإسمية:

إتضح من الجدول رقم (6) وجود علاقة معنوية موجبة بين تمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى وبين متغيرات: عمل المبحوثة، كفاية الدخل الشهرى للأسرة، عضوية المنظمات الريفية تتفق مع (Goldman and Little, 2015) والتى أشارت الى أن المشاركة السياسية على المستوى المجتمعى ترتبط بالمنظمات غير الحكومية، عند مستوى 0.01، عمل الزوج عند مستوى 0.05، كما تبين عدم وجود علاقة بين تمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى وبين متغيرات: درجة قرابة الزوج، حرية التصرف فى الدخل، وجود ملكية باسم المبحوثة، وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع، تعرض المبحوثة للعنف.

وبناءاً على النتائج السابقة يمكن قبول الجزء الثانى من الفرض البحثى الأول، ورفض الفرض الصفرى بالنسبة للمتغيرات التى ثبتت معنوية علاقتها بتمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى، كما يمكن رفض الجزء الثانى من الفرض البحثى الأول وقبول الفرض الصفرى فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى التى لم تثبت معنوية علاقتها.

3- العلاقة الإرتباطية بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية المدروسة:

لتحقيق الجزء الثالث من الهدف الثانى للدراسة تم وضع الجزء الثالث من الفرض البحثى الأول، ولإختبار صحته تم صياغة الفرض الصفرى التالى "لا توجد علاقة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية: السن الحالى للمبحوثة، السن الحالى للزوج، سن المبحوثة عند الزواج، سن الزوج عند الزواج، درجة قرابة الزوج، عمل المبحوثة، عمل الزوج، عدد سنوات تعليم المبحوثة، عدد سنوات تعليم الزوج، الدخل الشهرى للأسرة، كفاية الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل، حجم الأسرة، حيازة الأرض الزراعية، وجود ملكية باسم المبحوثة، ثقة المرأة فى بنفسها، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية، عضوية المنظمات الريفية، وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع، تعرض المبحوثة للعنف"، ولإختبار صحة هذا الفرض تم حساب معامل الإرتباط

البسيط لبيرسون (r) للمتغيرات ذات الطبيعة الكمية، وحساب قيمة كا^2 لمعرفة العلاقة الإقترانية للمتغيرات ذات الطبيعة الإسمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

أ- العلاقة الإرتباطية بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطني وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة الكمية:

إتضح من الجدول رقم (5) وجود علاقة معنوية موجبة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى وبين متغيرات: عدد سنوات تعليم المبحوثة، عدد سنوات تعليم الزوج، الدخل الشهرى للأسرة، ثقة المرأة فى نفسها، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية عند مستوى 0.01، سن الزوج عند الزواج، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية عند مستوى 0.05، بينما وجدت علاقة معنوية سالبة مع تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج عند مستوى 0.05، أى أنه كلما زاد عدد سنوات تعليم المبحوثة وعدد سنوات تعليم زوجها والدخل الشهرى للأسرة وثقتها بنفسها ودرجة مشاركتها الإجتماعية غير الرسمية ودرجة مشاركتها فى إتخاذ القرارات الأسرية وقل تأييدها لإستخدام العنف من قبل زوجها كلما أدى ذلك الى زيادة درجة تمكينها على المستوى الوطنى. كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى وبين متغيرات: السن الحالى للمبحوثة، السن الحالى للزوج، سن المبحوثة عند الزواج، حجم الأسرة، حيازة الأرض الزراعية أى أن هذه المتغيرات ليس لها تأثير على درجة تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى.

ب- العلاقة الإقترانية بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطني وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية ذات الطبيعة الإسمية:

إتضح من الجدول رقم (6) وجود علاقة معنوية موجبة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى وبين متغيرات: عمل المبحوثة عند مستوى 0.01، كفاية الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل، عضوية المنظمات الريفية، تعرض المبحوثة للعنف عند مستوى 0.05، كما تبين عدم وجود علاقة مع متغيرات: عمل الزوج، درجة قرابة الزوج، وجود ملكية باسم المبحوثة، وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع.

وبناءاً على النتائج السابقة يمكن قبول الجزء الثالث من الفرض البحثى الأول، ورفض الفرض الصفرى بالنسبة للمتغيرات التى ثبتت معنوية علاقتها بتمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى، كما يمكن رفض الجزء الثالث من الفرض البحثى الأول وقبول الفرض الصفرى فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى التى لم تثبت معنوية علاقتها.

4- العلاقة الإرتباطية بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المدروسة:

لتحقيق الجزء الرابع من الهدف الثانى للدراسة تم وضع الجزء الرابع من الفرض البحثى الأول، ولإختبار صحته تم صياغة الفرض الصفرى التالى "لا توجد علاقة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى وبين المتغيرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية: السن الحالى للمبحوثة، السن الحالى للزوج، سن المبحوثة عند الزواج، سن الزوج عند الزواج، درجة قرابة الزوج، عمل المبحوثة، عمل الزوج، عدد سنوات تعليم المبحوثة، عدد سنوات تعليم الزوج، الدخل الشهرى للأسرة، كفاية الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل، حجم الأسرة، حيازة الأرض الزراعية، وجود ملكية باسم المبحوثة، ثقة المرأة بنفسها، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية، عضوية المنظمات الريفية، وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع، تعرض المبحوثة للعنف"، ولإختبار صحة هذا الفرض تم حساب معامل الإرتباط البسيط لبيرسون (r) للمتغيرات ذات الطبيعة الكمية، وحساب قيمة كا^2 لمعرفة العلاقة الإقترانية للمتغيرات ذات الطبيعة الإسمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

أ- العلاقة الإرتباطية بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة الكمية:

إتضح من الجدول رقم (5) وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى وبين متغيرات: عدد سنوات تعليم المبحوثة تتفق مع (كفارنة وسالم، 2011) والتى توصلت إلى وجود فروق بين دور الإنتخابات النيابية فى تمكين المرأة تعزى لمتغير التعليم، (بن رحمو، 2007/2006) التى أشارت الى أن التعليم يعد حجر الزاوية فى عملية التمكين للنساء، (سالم، 2013) والتى أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى التمكين الكلى وعدد سنوات التعليم، (Bushra and Wajiha, 2015) والتى أشارت الى تعليم المرأة يزيد من تمكينها، وتختلف مع (تيم والنادي، 2010/2009) والتى توصلت الى عدم وجود علاقة بين مساهمة المرأة فى التنمية على المستوى الكلى تعزى للمستوى التعليمى، عدد سنوات تعليم الزوج، الدخل الشهرى للأسرة، المشاركة فى إتخاذ القرارات الأسرية تتفق مع (Upadhyay et al, 2014) والتى أشارت إلى إتخاذ القرارات الأسرية يستخدم كمقياس لتمكين المرأة، ثقة المرأة بنفسها تتفق مع (Gilat, 2015) والتى أشارت أن التمكين الذاتى يشجع نمو الوعى والقدرة الداخلية للإستفادة منها فى جوانب الحياة المختلفة، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية تتفق مع رأى "مالينوفسكي" أحد رواد النظرية البنائية الوظيفية (صيام، 2009) والذى أشار إلى أن أى فعل إجتماعى يتحدد فى الأساس بمدى الإسهام فى الحياة الإجتماعية، عند مستوى 0.01، سن الزوج عند الزواج عند مستوى 0.05، وهذا يعنى أنه كلما عدد سنوات تعليم المبحوثة وتعليم زوجها والدخل الشهرى للأسرة ودرجة مشاركتها فى إتخاذ القرارات الأسرية وثقتها بنفسها ودرجة مشاركتها الإجتماعية غير الرسمية داخل المجتمع كلما أدى ذلك الى زيادة مستوى تمكينها الكلى. بينما تبين وجود علاقة إرتباطية معنوية سالبة مع متغير حجم الأسرة (Upadhyay *et al,* 2014) والتى أشارت إلى وجود علاقة سالبة بين تمكين المرأة والخصوبة، عند مستوى 0.05، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج عند مستوى 0.01، أى أنه كلما زاد حجم أسرة المبحوثة وتأييدها نحو إستخدام العنف من قبل زوجها كلما أدى ذلك الى قلة مستوى تمكينها الكلى. كما إتضح عدم وجود علاقة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى وبين متغيرات: السن الحالى للمبحوثة تختلف مع (سالم، 2013) والتى أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين المستوى الكلى للتمكين وبين عمر المبحوثة، السن الحالى للزوج، سن المبحوثة عند الزواج، حيازة الأرض الزراعية تختلف مع (Mishra and Sam, 2016) والتى أشارت الى أن ملكية الأرض تزيد من تمكين المرأة، وهذا يقصد به أن هذه المتغيرات ليس لها تأثير على درجة تمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى.

ب- العلاقة الإقترانية بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى وبين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة الإسمية:

إتضح من الجدول رقم (6) وجود علاقة معنوية موجبة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى وبين متغيرات: عمل المبحوثة تتفق مع **(سالم، 2013)** والتى أشارت لوجود علاقة إيجابية بين المستوى الكلى للتمكين وبين مهنة المبحوثة، عمل الزوج، تعرض المبحوثة للعنف عند مستوى 0.01، كفاية الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل عند مستوى 0.05، كما تبين عدم وجود علاقة بين تمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى وبين متغيرات: درجة قرابة الزوج، وجود ملكية باسم المبحوثة، عضوية المنظمات الريفية، وجود عنف موجه للمرأة من قبل المجتمع.

وبناءاً على النتائج السابقة يمكن قبول الجزء الرابع من الفرض البحثى الأول، ورفض الفرض الصفرى بالنسبة للمتغيرات التى ثبتت معنوية علاقتها بتمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى، كما يمكن رفض الجزء الرابع من الفرض البحثى الأول وقبول الفرض الصفرى فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى التى لم تثبت معنوية علاقتها.

ثالثاً: الإسهام النسبى لبعض المتغيرات المستقلة المدروسة ذات الإرتباط مجتمعة فى تفسير التباين الكلى فى تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى، وترتيبها على حسب الأهمية النسبية:

لتحقيق الهدف الثالث من الدراسة تم وضع الفرض البحثى الثانى، ولإختبار صحته تم صياغة الفرض الصفرى التالى: "لا توجد علاقة معنوية بين الخصائص الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية المدروسة مجتمعة وبين مستوى تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى، ولإختبار هذا الفرض تم إستخدام التحليل الإنحدارى المتعدد التدريجى الصاعد "step wise"، ويمكن توضيح النتائج فيما يلى:

أ- الإسهام النسبى لبعض المتغيرات المستقلة المدروسة ذات الإرتباط مجتمعة فى تفسير التباين الكلى لتمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى، وترتيبها على حسب الأهمية النسبية:

يتضح من الجدول رقم (7) أن هناك عشر متغيرات مستقلة أسهمت مجتمعة إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين الكلى لتمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعيارى لهذه العلاقة 0.452، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة 13.287 وهى معنوية عند مستوى 0.01، وهذا يعنى أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو 45.2% من التباين الكلى فى مستوى تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبى لكل متغير من المتغيرات العشرة على الترتيب من الأكبر للأصغر كما يلى: عدد سنوات تعليم المبحوثة، ثقة المرأة فى نفسها، سن المبحوثة عند الزواج، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج، عدد سنوات تعليم الزوج، المشاركة فى اتخاذ القرارات الاسرية، المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، الدخل الشهرى للاسرة، سن الزوج عند الزواج، حجم الأسرة، وكانت نسبة مساهمة كل متغير من هذه المتغيرات كل على حده بالترتيب كما يلى: 16.1%، 6.8%، 6.3%، 4.5%، 4.4%، 4.1%، 2%، 0.6%، 0.2%، 0.2% وكانت تأثيرات هذه المتغيرات إيجابية فيما عدا متغيرات: سن المبحوثة عند الزواج، سن الزوج عند الزواج، عدد سنوات تعليم المبحوثة، حجم الاسرة، الاتجاه نحو تأييد استخدام العنف من قبل الازواج كان تأثيرهم سلبى.

جدول .7. نتائج التحليل الإنحدارى المتعدد التدريجى الصاعد لعلاقة المتغيرات مجتمعة بتمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى.

تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى المتغيرات المستقلة	معامل الإرتباط البسيط"r"	معامل الارتباط المتعدد (R)	%التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع (R^2)	%للتباين المفسر للمتغير التابع	معامل الإنحدار الجزئى غير المعيارى (B)	معامل الإنحدار الجزئى المعيارى (Beta)	قيمة "ت" المحسوبة	الترتيب
1-سن المبحوثة عند الزواج.	0.263	0.263	0.063	0.063	0.440-	0.042-	0.532-	الثالث
2-سن الزوج عند الزواج.	0.192	0.279	0.065	0.002	0.001-	0.000	0.001-	التاسع
3-عدد سنوات تعليم المبحوثة.	0.486	0.491	0.226	0.161	0.745-	0.125-	0.795-	الأول
4-عدد سنوات تعليم الزوج.	0.535	0.538	0.270	0.044	2.628	0.444	2.931	الخامس
5- الدخل الشهرى للأسرة.	0.343	0.548	0.276	0.006	0.001	0.067	0.929	الثامن
6- حجم الأسرة.	0.180-	0.554	0.278	0.002	1.272-	0.065-	0.997-	التاسع
7- المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية.	0.196	0.592	0.319	0.041	0.760	0.130	1.975	السادس
8-ثقة المرأة فى بنفسها.	0.443	0.648	0.387	0.068	1.683	0.256	3.477	الثانى
9- تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج.	0.401-	0.683	0.432	0.045	1.531-	0.253-	3.531-	الرابع
10-المشاركة الإجتماعية غير الرسمية.	0.283	0.699	0.452	0.02	0.975	0.171	2.472	السابع
		معامل الإرتباط المتعدد= 0.699	**معامل التحديد المعيارى= 0.452**			**قيمة ف المحسوبة = 13.287****		
		***= مستوى معنوية 0.05**	****= مستوى معنوية 0.01**			**ن= 150**		

ب- الإسهام النسبى لبعض المتغيرات المستقلة المدروسة ذات الإرتباط مجتمعة فى تفسير التباين الكلى لتمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى، وترتيبها على حسب الأهمية النسبية:

يتضح من الجدول رقم (8) أن هناك ثمانى متغيرات مستقلة أسهمت مجتمعة إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين الكلى لتمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعيارى لهذه 0.274، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة 8.018 وهى معنوية عند مستوى 0.01، وهذا يعنى أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو 27.4% من التباين الكلى فى مستوى تمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبى لكل متغير من المتغيرات السبعة على الترتيب من الأكبر للأصغر كما يلى: عدد سنوات تعليم المبحوثة، المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، الدخل الشهرى للاسرة، ثقة المرأة فى نفسها، المشاركة فى إتخاذ القرارات الأسرية، عدد سنوات تعليم الزوج، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج، وكانت نسبة مساهمة كل متغير من هذه المتغيرات كل على حده بالترتيب كما يلى: 9.8%، 8.3%، 3.8%، 2.8%، 2%، 0.5%، -0.3% وكانت تأثيرات هذه المتغيرات إيجابية فيما عدا متغيرى: حجم الأسرة، والإتجاه نحو تأييد استخدام العنف من قبل الزوج كان تأثيرهم سلبى.

جدول.8. نتائج التحليل الإنحدارى المتعدد التدريجى الصاعد لعلاقة المتغيرات مجتمعة بتمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى.

تمكين المرأة الريفية على مستوى المجتمع المحلى المتغيرات المستقلة	معامل الإرتباط البسيط"r"	معامل الارتباط المتعدد (R)	%التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع (R^2)	%للتباين المفسر للمتغير التابع	معامل الإنحدار الجزئى غير المعيارى (B)	معامل الإنحدار الجزئى المعيارى (Beta)	قيمة "ت" المحسوبة	الترتيب
1-عدد سنوات تعليم المبحوثة.	0.323	0.323	0.098	0.098	0.170	0.025	0.140	الأول
2- عدد سنوات تعليم الزوج.	0.337	0.340	0.103	0.005	0.964	0.141	0.819	السادس
3-الدخل الشهرى للاسرة.	0.346	0.398	0.141	0.038	0.004	0.220	2.653	الثالث
4- حجم الاسرة.	0.176-	0.411	0.146	0.005	2.105-	0.093-	1.243-	السادس
5-المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية.	0.183	0.440	0.166	0.02	0.546	0.081	1.078	الخامس
6- ثقة المرأة فى نفسها.	0.325	0.476	0.194	0.028	0.575	0.076	0.905	الرابع
7- تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج.	0.166-	0.479	0.191	0.003-	0.425-	0.061-	0.745-	السابع
8- المشاركة الاجتماعية غير الرسمية.	0.360	0.559	0.274	0.083	2.119	0.321	4.143	الثانى
		معامل الإرتباط المتعدد= 0.559	**معامل التحديد المعيارى= 0.274**			**قيمة ف المحسوبة = 8.018****		
		***= مستوى معنوية 0.05**	****= مستوى معنوية 0.01**			**ن= 150**		

جـ- الإسهام النسبى لبعض المتغيرات المستقلة المدروسة ذات الإرتباط مجتمعة فى تفسير التباين الكلى فى تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى، وترتيبها على حسب الأهمية النسبية:

يتضح من الجدول رقم (9) أن هناك ثمانى متغيرات مستقلة أسهمت مجتمعة إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين الكلى لتمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعيارى لهذه العلاقة 0.246، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة 7.070 وهى معنوية عند مستوى 0.01، وهذا يعنى أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو 24.6% من التباين الكلى فى مستوى تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبى لكل متغير من المتغيرات الثمانية على الترتيب من الأكبر للأصغر كما يلى: المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، الدخل الشهرى للاسرة، عدد سنوات تعليم المبحوثة، المشاركة فى اتخاذ القرارات الاسرية، سن الزوج عند الزواج، ثقة المرأة فى نفسها، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج، عدد سنوات تعليم الزوج، وكانت نسبة مساهمة كل متغير من هذه المتغيرات كل على حده بالترتيب كما يلى: 6%، 4.7%، 3.4%، 3.2%، 3.1%، 2.3%، 1.5%، 0.4% وكانت تأثيرات هذه المتغيرات إيجابية فيما عدا متغيرى: عدد سنوات تعليم المبحوثة، الإتجاه نحو تأييد استخدام العنف من قبل الزوج كان تأثيرهم سلبى.

جدول.9. نتائج التحليل الإنحدارى المتعدد التدريجى الصاعد لعلاقة المتغيرات مجتمعة بتمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى.

تمكين المرأة الريفية على المستوى الوطنى المتغيرات المستقلة	معامل الإرتباط البسيط"r"	معامل الارتباط المتعدد (R)	%التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع (R^2)	%للتباين المفسر للمتغير التابع	معامل الإنحدار الجزئى غير المعيارى (B)	معامل الإنحدار الجزئى المعيارى (Beta)	قيمة "ت" المحسوبة	الترتيب
1-سن الزوج عند الزواج.	0.195	0.195	0.031	0.031	0.622	0.077	1.011	الخامس
2-عدد سنوات تعليم المبحوثة.	0.245	0.279	0.065	0.034	0.415-	0.055-	0.315-	الثالث
3- عدد سنوات تعليم الزوج.	0.272	0.295	0.069	0.004	0.573	0.076	0.434	الثامن
4-الدخل الشهرى للاسرة.	0.329	0.374	0.116	0.047	0.005	0.243	2.880	الثانى
5- المشاركة فى اتخاذ القرارات الاسرية.	0.204	0.420	0.148	0.032	0.907	0.121	1.591	الرابع
6-ثقة المرأة فى نفسها.	0.311	0.452	0.171	0.023	0.786	0.094	1.101	السادس
7- تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج.	0.204-	0.473	0.186	0.015	1.299-	0.168-	2.022-	السابع
8- المشاركة الاجتماعية غير الرسمية.	0.341	0.535	0.246	0.06	2.049	0.281	3.510	الأول
		معامل الإرتباط المتعدد= 0.535	**معامل التحديد المعيارى= 0.246**			**قيمة ف المحسوبة = 7.070****		
		***= مستوى معنوية 0.05**	****= مستوى معنوية 0.01**			**ن= 150**		

د- الإسهام النسبى لبعض المتغيرات المستقلة المدروسة ذات الإرتباط مجتمعة فى تفسير التباين الكلى لتمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى، وترتيبها على حسب الأهمية النسبية:

يتضح من الجدول رقم (10) أن هناك تسعة متغيرات مستقلة أسهمت مجتمعة إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين الكلى لتمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعيارى لهذه العلاقة 0.387، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة 11.465 وهى معنوية عند مستوى 0.01، وهذا يعنى أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو38.7% من التباين الكلى فى مستوى التمكين الكلى للمرأة الريفية، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبى لكل متغير من المتغيرات التسعة على الترتيب من الأكبر للأصغر كما يلى: عدد سنوات تعليم المبحوثة، المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، ثقة المرأة فى نفسها، الدخل الشهرى للاسرة، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، سن الزواج للزوج، عدد سنوات تعليم الزوج، تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج، حجم الاسرة، وكانت نسبة مساهمة كل متغير من هذه المتغيرات كل على حده بالترتيب كما يلى: 12.2%، 7.2%، 5.1%، 3.9%، 3.8%، 2.2%، 1.9%،1.9%، 0.5% وكانت تأثيرات هذه المتغيرات إيجابية فيما عدا متغيرات: سن الزواج للزوج، عدد سنوات تعليم المبحوثة، حجم الاسرة، الإتجاه نحو تأييد استخدام العنف من قبل الزوج، كان تأثيرهم سلبى.

جدول 10. نتائج التحليل الإنحدارى المتعدد التدريجى الصاعد لعلاقة المتغيرات مجتمعة بتمكين المرأة الريفية على المستوى الكلى.

المتغيرات المستقلة	معامل الإرتباط البسيط"r"	معامل الارتباط المتعدد (R)	%التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع (R^2)	%للتباين المفسر للمتغير التابع	معامل الإنحدار الجزئى غير المعيارى (B)	معامل الإنحدار الجزئى المعيارى (Beta)	قيمة "ت" المحسوبة	الترتيب
تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى								
1-سن الزواج للزوج.	0.170	0.170	0.022	0.022	0.243-	0.013-	0.185-	السادس
2- عدد سنوات تعليم المبحوثة.	0.388	0.394	0.144	0.122	1.479-	0.082-	0.507-	الأول
3- عدد سنوات تعليم الزوج.	0.421	0.424	0.163	0.019	4.575	0.256	1.604	السابع
4- الدخل الشهرى للاسرة.	0.385	0.473	0.202	0.039	0.010	0.209	2.740	الرابع
5- حجم الاسرة.	0.185-	0.483	0.207	0.005	5.145-	0.087-	1.265-	الثامن
6- المشاركة فى اتخاذ القرارات الاسرية.	0.221	0.525	0.245	0.038	20.047	0.116	1.668	الخامس
7-ثقة المرأة فى نفسها.	00403	0.574	0.296	0.051	3.158	0.159	2.072	الثالث
8- تأييد المرأة إستخدام العنف من قبل الزوج.	0.283-	0.593	0.315	0.019	3.269-	0.179-	2.386-	السابع
9-المشاركة الاجتماعية غير الرسمية.	0.376	0.651	0.387	0.072	5.229	0.303	4.203	الثانى
		معامل الإرتباط المتعدد= 0.651	**معامل التحديد المعيارى= 0.387**		**قيمة ف المحسوبة = 11.465****			
		***= مستوى معنوية 0.05**	****= مستوى معنوية 0.01**		**ن= 150**			

رابعاً: الفروق فى مستويات تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة:

لتحقيق الهدف الرابع من الدراسة تم وضع الفرض البحثى الثالث، ولإختبار صحته تم فرض الفرض الصفرى التالى: "لا توجد فروق معنوية فى مستويات تمكين المرأة الريفية على المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة"، ولإختبار هذا الفرض تم إستخدام إختبار "مان ويتنى" للفروق، ويمكن توضيح النتائج بالجدول رقم (11).

يتضح من الجدول رقم (11) عدم وجود فروق معنوية فى مستويات تمكين المرأة الريفية سواء على المستوى الأسرى، مستوى المجتمع المحلى، المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى: أن العادات والتقاليد للأسر الريفية ونظرتها للمرأة واحدة فى جميع المناطق، أن خدمات الدولة موحدة على مستوى المحافظة، بالإضافة الى أن منظمات المجتمع المدنى لها نفس الدور فى جميع المناطق.

وبناءاً على النتائج السابقة يتم رفض الفرض البحثى الثالث وقبول الفرض الصفرى حيث لم تثبت معنوية الفروق.

جدول 11. الفروق فى مستويات تمكين المرأة الريفية على كل من المستوى الأسرى/ مستوى المجتمع المحلى/ المستوى الوطنى/ المستوى الكلى وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة.

المستويات	متوسط الرتبة		قيمة U	قيمة Z
	قرية كفر محسن	قرية كوم الأشراف		
1- التمكين على المستوى الأسرى.	70.37	80.77	2422	-1.466-
2- التمكين على مستوى المجتمع المحلى.	72.47	78.61	2582	-0.865-
3- التمكين على المستوى الوطنى.	72.22	78.66	2563	-0.936-
4- التمكين على المستوى الكلى.	71.95	79.15	2542	-1.015-

خامساً: المعوقات التى تعيق تمكين المرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات وترتيبها حسب أولويتها:

لتحقيق الهدف الخامس من الدراسة، تم إستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح لمعرفة معوقات تمكين المرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات وترتيبها حسب أولويتها، ويمكن توضيح النتائج المتحصل عليها بالجدول رقم(12).

جدول 12. معوقات تمكين المرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات وترتيبها حسب أولويتها.

العبارات	دائما		احيانا		نادرا		لا		المتوسط المرجح	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
1- عادات وتقاليد المجتمع التى تحد من التحاق المرأة بالكثير من المهن.	58	38.7	50	33.3	15	10	27	18	43.9	الأول
2- المجتمع ذكوري يصعب فيه قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون الرجل.	63	42	42	28	13	8.7	32	21.3	43.6	الثانى
3- استهانة الرجل بقدرة المرأة على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار.	52	34.7	53	35.3	22	14.7	23	15.3	43.4	الثالث
4- عدم تمتع المرأة بحرية التحرك بسبب الواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها.	52	34.7	54	36	17	11.3	27	18	43.1	الرابع
5- النظر إلى المرأة على أنها أقل مهارة وقدرة من الرجل.	60	40	40	26.7	20	13.3	30	20	43	الخامس
6- تبعية المرأة الاقتصادية للرجل وسيطرته.	50	33.3	49	32.7	26	17.3	25	16.7	42.4	السادس
7- تفضيل الرجل في بعض المواقع القيادية.	58	38.7	43	28.7	13	8.7	36	24	42.3	السابع
8- عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.	45	30	61	40.7	14	9.3	30	20	42.1	الثامن
9- عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.	46	30.7	58	38.7	17	11.3	29	19.3	42.1	التاسع
10- عدم قبول بعض الأفراد أن يرأسهم امرأة في بعض الأعمال.	59	39.3	38	25.3	15	10	38	25.3	41.8	العاشر
11- انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة	46	30.7	52	34.7	19	12.7	33	22	41.1	الحادى عشر
12- عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها تجاه المجتمع.	32	21.3	73	48.7	12	8	33	22	40.4	الثانى عشر
13- افتراض عدم توافر القدرات والمهارات اللازمة لدى المرأة لاحتلال المناصب السياسية والإدارية العليا.	46	30.7	41	27.3	29	19.3	34	22.7	39.9	الثالث عشر
14- التقاسم غير المتساوي بين المسؤليات العائلية لأفراد الأسرة	43	28.7	46	30.7	27	18	34	22.7	39.8	الرابع عشر
15- عدم الوعى بحقوق المرأة	40	26.7	56	37.3	15	10	39	26	39.7	الخامس عشر
16- ثقافة المجتمع التي تقوم على التقليل من قدرة المرأة على القيام بدورها في المجتمع.	37	24.7	60	40	14	9.3	39	26	39.5	السادس عشر
17-عدم موافقة الأهل علي مشاركة المرأة	45	30	41	27.3	18	12	46	30.7	38.5	السابع عشر
18- انخفاض المستوى التعليمى للأفراد	31	20.7	64	42.7	11	7.3	44	29.3	38.2	الثامن عشر
19 -عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة.	35	23.3	52	34.7	21	14	42	28	38	التاسع عشر
20- عدم رغبة المرأة وعدم ثقتها بنفسها إلى درجة الإحجام عن المشاركة السياسية.	23	15.3	66	44	25	16.7	36	24	37.6	العشرون

يشير الجدول رقم (12) إلى المعوقات التى تعيق تمكين المرأة الريفية داخل المجتمع التى تعيش فيه من وجهة نظر المبحوثات ومرتبة على حسب أهميتها، ومنها: عادات وتقاليد المجتمع التى تحد من التحاق المرأة بالكثير من المهن تتفق مع **(الحسين، 2011)** والتى أشارت الى نظرة المجتمع للمرأة بأنها غير مؤهلة وقادرة على تبوء المراكز القيادية، المجتمع ذكوري يصعب فيه قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل، استهانة الرجل بقدرة المرأة على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار تتفق مع (الحسين، 2011) والتى أشارت الى الصورة النمطية السلبية للمرأة فى ذهن الرجل والمرأة، عدم تمتع المرأة بحرية التحرك بسبب الواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها، النظر إلى المرأة على أنها أقل مهارة وقدرة من الرجل، تبعية المرأة الاقتصادية للرجل وسيطرته، تفضيل الرجل في بعض المواقع القيادية، عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة القرار تتفق مع (الحسين، 2011) والتى ترى أن المسئوليات الأسرية تعد عائقاً أمام المرأة لتبوئها مركزا قيادياً، عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة، عدم قبول بعض الأفراد أن يرأسهم امرأة في بعض الأعمال.

التوصيات:

وفقاً لما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصى بما يلى:

أولاً على المستوى الأسري:

1- العمل على إشراك الأسر الريفية في برامج تنموية متكاملة تعمل على تحسين أوضاع المرأة الاقتصادية والتعليمية.

2- ضرورة التطوير الشخصى للمرأة من خلال زيادة ثقتها بنفسها ووعيها بحقوقها، من خلال إكمالها لكافة المراحل التعليمية.

ثانياً على مستوى المجتمع المحلى:

1- ضرورة تكاتف منظمات المجتمع المدني للعمل على تأهيل المرأة الريفية للمشاركة السياسية الفعالة وقدرتها على فرض نفسها على الساحة السياسية من خلال عمل ودور حقيقي يلمسه المجتمع، من خلال إقامة حملات التوعية الدورية داخل القرى المصرية.

2- تخصيص جمعيات تنمية المجتمع لمشروعات اقتصادية مخصصة للمرأة يكون هدفها الأساسي رفع مستوي المرأة اقتصادياً بما يتوافق مع إمكانياتها والموارد المتاحة بالمجتمع.

ثالثاً: على المستوى الوطنى:

1- قيام المجلس القومي للمرأة بالتعاون بدعم منظمات المجتمع المدني المهتمة بشئون المرأة الريفية على أن يكون هدفها الأول تفعيل دور المرأة السياسي وتغيير ثقافة إعتمادها على الكوته في الوصول لمجلس النواب، من خلال تنظيم برامج تدريبية متخصصة تعمل على تزويد المرأة بالمهارات القيادية التى تؤهلها للمشاركة السياسة سواء بالمشاركة فى الإنتخابات أو من خلال الإشتراكات فى الأحزاب المختلفة.

2- قيام وزارة التنمية المحلية بدراسة الإحتياجات الاقتصادية للمرأة الريفية وأفضل السبل لإشباعها وإدماجها في خطط التنمية على مستوي الجمهورية.

3- ضرورة تفعيل وزارة الصحة لدور مراكز رعاية الأمومة والطفولة وتنويع أنشطتها من خلال زيادة الدعم المادي والفني لزيادة قدرتها للوصول للمرأة الريفية وتلبية إحتياجاتها الصحية.

4- قيام وسائل الإعلام الرسمية بتخصيص برامج تثقيفية لتعزيز وتنمية دور المرأة الريفية الاقتصادي في الأسرة وضرورة تقبل الرجل لفكرة مشاركتها في تحمل الأعباء المعيشية.

المراجع

إبراهيم، نيفين عبد المنعم (2002). "إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي دراسة مطبقة على جمعيات رعاية المرأة بالمنطقة الشمالية بمحافظة القاهرة"، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

الجرواني، نادية عبد الجواد (2007). "الأندية النسائية وتحسين نوعية الحياة دراسة مطبقة على الأندية النسائية بمحافظتي القاهرة والجيزة"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (23)، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان.

الجندي، نادية (2001): "المرأة والتنمية"، ندوة أفاق وطموحات القرن الجديد، الإدارة العامة لشئون المرأة، وزارة التأمينات الشئون الاجتماعية، القاهرة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2016): "مصر فى أرقام"، فصل العمل، جمهورية مصر العربية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2016). "السكان بحوث ودراسات"، مجلة نصف سنوية، العدد (91)، القاهرة.

الحسين، إيمان بشير محمد (2011): "السمات والمهارات التى تتميز بها المرأة القيادية الأردنية والمعوقات التى تواجهها"، مجلة جامعة دمشق، الملجد 27، العدد الثالث+الرابع، ص ص413-473.

الدراغمة، تمام جميل عمر (2014): "فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية فى تمكين المرأة الفلسطينية إقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

8- السيد، مرفت صدقى عبد الوهاب السيد (2011): "دراسة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فى ظل الأهداف الأنمائية للألفية بمحافظة أسيوط"، مجلة العلوم الإقتصادية والإجتماعية، جامعة المنصورة، مجلد 2، العدد 8، ص ص949-972.

السيوف، نبيلة فايز أحمد حسن (2007): "منظمات المجتمع المدنى والتغير الإجتماعى- دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية (1989-2005)"، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

اللجنة الوطنية للسياسات السكانية فى العراق (بدون سنة): "تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة"، الجهاز المركزى للإحصاء، وزارة التخطيط، العراق.

المجلس القومى للمرأة (2013): "المرأة الريفية فى مصر- إحتفالية اليوم العالمى للمرأة الريفية"، الطبعة الأولى.

المعهد العربى للتخطيط بالكويت (2008): "تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية"، سلسلة جسر التنمية، العدد 72، السنة السابعة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003). "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003"، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

بن رحمو، سهام (2007/2006): "المشاركة السياسية للمرأة فى الجزائر وتونس- من الإستقلال الى 2004- دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران-السانيا، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

تيم، حسن وإبتهاج محمد النادى (2010/2009): "دراسة مساهمة المرأة الفلسطينية فى التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فى جامعة النجاح الوطنية بنابلس"، مؤتمر العملية التربوية فى القرن الحادى والعشرين- واقع وتحديات، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ثابت، نشوى توفيق (2004). "تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة"، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

سالم، أمل مسعود محمود (2013): "محددات تمكين المرأة الريفية المعيلة بمحافظة الفيوم"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفيوم.

صيام، شحاته (2009): "النظرية الإجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة"، الطبعة الأولى، مصر العربية للنشر والتوزيع.

عبد الجواد، سلوى عبد الله (2009). "استخدام إستراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (26)، الجزء الرابع، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان.

عبد الحميد، هشام سيد (2007). "المدخل إلى الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية"، دار المهندس للطباعة، القاهرة.

عبد الرحمن، نهلة (2007): "متطلبات إدماج المرأة في التنمية، دراسة ميدانية على المستفيدات من برامج أندية المرأة بمحافظة الفيوم، "المؤتمر العلمي الدولي العشرون"، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد اللطيف، سوسن عثمان (2005): "التمكين وأجهزته"، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.

فحجان، وفاء محمود (2006): "مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمي بين التهميش والتمكين -دراسة ميدانية بمدينة غزة"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

24- كفارنة، أحمد عارف ورفقة خليف سالم (2001): "دور الإنتخابات النيابية (1989-2007) فى تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 15، العدد2، ص ص154-187.

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (2015): "بيان المشاركة السياسية للمرأة فى محافظة الشرقية"، مديرية الأمن، إدارة المجالس بمحافظة الشرقية.

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (2015): "بيان بالمنشآت الصحية بدون أسرة"، مديرية الشئون الصحية بمحافظة الشرقية.

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (2015): "بيان بقوة العمل بمحافظة الشرقية"، مديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الشرقية.

ملحم، يحيى سليم (2009). "التمكين كمفهوم إداري معاصر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

نجم، منور عدنان (2013): "دور المؤسسات التنموية فى تمكين المرأة الفلسطينية-دراسة حالة للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية فى ضوء معايير التمكين ومؤشراتها"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 21، العدد 3، ص ص 239-276.

Mishra, K and A. G. Sam (2016): "Does Women's Land Ownership Promote Their Empowerment? Empirical Evidence from Nepal", World Development, Volume 78, Pages 360-371.

Muller, Ruth (1998), "Female Empowerment and Demographic Processes: Moving Beyond Cairo", Policy and Research Paper N°13, The International Union for the Scientific Study of Population (IUSSP), France.

Schuler, S.R and S.M. Hashemi (1994):"credit programs women's empowerment and contraceptive use in rural Bangladesh", studies in family planning, vol.25, No.2, pp65-76.

Sraboni E., H. J. Malapit, A. R. Quisumbing, A. U. Ahmed (2014): "Women's Empowerment in Agriculture: What Role for Food Security in Bangladesh?", World Development, Volume 61, Pages 11-52.

Trommlerová S. K., S. Klasen, O. Leßmann (2015): "Determinants of Empowerment in a Capability-Based Poverty Approach: Evidence from The Gambia", World Development, Volume 66, Pages 1-15.

Upadhyay U. D., J. D. Gipson, M. Withers, S. Lewis, E. J. Ciaraldi, A. Fraser, M. J. Huchko, N. Prata (2014): "Women's empowerment and fertility: A review of the literature", Social Science & Medicine, Volume 115, Pages 111-120.

Vanessa, Griffin (1987). "Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective", Asian and Pacific Development Center, Kuala Lumpur.

التمكين (2006): هبة نصار، "المؤتمر الفقر، من للتقليل طريق للمرأة الاقتصادي القاهرة للمرأة"، القومي للمجلس السادس.

Bushra A. and N. Wajiha (2015): "Assessing the Socio-economic Determinants of Women Empowerment in Pakistan", Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 177, Pages 3-8.

Cherayi, S. and J. P. Jose (2016): "empowerment and social inclusion of Muslim women: Towards a new conceptual model", Journal of Rural Studies, Volume 45, Pages 243-251.

Dorothy, N. G (1995). "Marie Overbuy Well Participation, Encyclopedia of Social Work", National Association of Social Workers, United States.

Gilat A. (2015): "The Courage to Express Myself: Muslim women's narrative of self-empowerment and personal development through university studies", International Journal of Educational Development, Volume 45, Pages 54-64.

Goldman, M. J. and J. S. Little (2015): "Innovative Grassroots NGOS and the Complex Processes of Women's Empowerment: An Empirical Investigation from Northern Tanzania", World Development, Volume 66, Pages 762-777.

Hlupekile, S. (1998): "Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination?", Gender and Development, Oxfam GB journal, volume 6. No.2. July.

Kabeer, N (2015). "Reflections on the measurement of women's Empowerment", Discussing women's empowerment – theory and practice, Institute of Development Studies (IDS), No5, UK.

Determinants of Rural Women Empowerment (A Study In Some Villages of Sharkia Governorate)

Laban, K. A. A. and Sahar M. Sh. Newaser

Agric. Economic Dept., Branch of Rural Sociol., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT

The study aimed to identify the levels of rural women empowerment on both the family level, the community level, the national level and the total level for the educational, political, economic, social, and health dimensions. Identify the nature of the relationship between the level of rural women empowerment at the family level /community level / national level / total level and among studied demographic, economic and social variables. Determination the differences in the levels of rural women empowerment at the family level / community level / national level / total level, according to the difference in the studied area. Determination of the relative contributing of the independent variables in the interpretation of the total variance of levels of rural women empowerment (family level - community level - national level - total level). Identify the obstacles of rural women empowerment from the viewpoint of the respondents and its arrangement in order of its priority. The study was conducted depending on the social survey method on a random sample of (150 respondents) from the two villages of com Al-ashraf (Zagazig district), and Kafr Muhsin (Ibrahemia district), at a level of 10% of the number of familys in all villages. The study depends on two types of data: the initial data from the official published records, and field data that were collected using a questionnaire form by personal interview with the heads of households, starting from August until late of September 2016, data were analyzed using: frequencies and percentages, the weighted average , the simple Pearson correlation coefficient, Chi-square test, "Mann-Whitney" test, "Pearson correlation coefficient" test, multiple regression "Step Wise" test . The study came to the following findings: that the majority of respondents in the middle empowerment category according to the total empowerment level by (38.7%), the national level by (36%), while equal respondents rate in the middle and high empowerment categories on the family level by (34.7), while the majority of respondents in the low empowerment category at the community level by (36%). There were no significant differences in the levels of empowerment of rural women at family level, community level, the national level and total level according to different area of study. The study also showed that there were nine independent variables significantly contributed together in the interpretation of the total variance of total level of rural women empowerment by (38.7%) of the total variance in the level of the total rural women empowerment, and can determine the percentage of the relative contribution of each variable of the nine variables, respectively, from the largest to the smallest as follows: the number of years of education of researched rural woman, unofficial social participation, women's confidence in themselves, Monthly Income of the family, participation in the making of family's decisions, the age of marriage for the husband, the number of education years of the husband, support of women for use of violence by the husband and the family size. The percentage of the contribution of each of these variables separately in the order as follows: 12.2%, 7.2%, 5.1 %, 3.9%, 3.8%, 2.2%, 1.9%, 1.9%, 0.5% and they were positively effects except these variables: the age of marriage for the husband, the number of years of education of researched rural woman, the family size, the support for the use of violence by the husband, they were a negatively effect.